



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (22) – العدد الثالث – يوليو 2021



أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على القيمة السوقية لأسهم
الشركات المدرجة في سوق المال السعودي (دراسة تطبيقية)

The Impact of the Spread of the Coronavirus (COVID-19) Pandemic on the Market Value of Companies' Shares Listed in the Saudi Stock Market (An Applied Study)

دكتورة نجات محمد مرعي يونس

أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة - كلية الأعمال

جامعة جدة - المملكة العربية السعودية

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



مستخلص البحث:

هدف البحث إلى توضيح الآثار الاقتصادية والمحاسبية لانتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، مع إختبار طبيعة العلاقة بين انتشار جائحة فيروس كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي. ولتحقيق ذلك الهدف تم الرجوع إلى الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة، مع إجراء دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (203) شركة موزعة علي (21) قطاع في سوق المال السعودي خلال الفترة (15 أبريل 2020 – 28 أغسطس 2020)، وقد تم تحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS 25) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة التي اقترحتها الباحثة، وتم قياس المتغير التابع بالقيمة السوقية لأسهم الشركات، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا TCC، وإجمالي الوفيات من فيروس كورونا TCD، وحالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا NCC، والوفيات الجديدة من فيروس كورونا NCD، وبناءً على نتائج تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لجائحة فيروس كورونا (Covid-19) علي الاقتصاد العالمي وعلي القطاعات الاقتصادية في سوق المال السعودي، وضوح تأثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على إعداد التقارير المالية السنوية، مع وجود تأثير جوهري لانتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية، وضرورة تعديل أو اصدار معايير محاسبية وسياسات جديدة تعالج التحديات المحاسبية التي أوجدتها جائحة فيروس كورونا، مع إجراء المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال.

كلمات مفتاحية:

جائحة فيروس كورونا، COVID-19، القيمة السوقية لأسهم الشركات، إعداد القوائم المالية، الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، السوق المالي السعودي.

Abstract:

The aim of the research is to clarify the economic and accounting effects of the spread of the Coronavirus (Covid-19), while examining the nature of the relationship between the spread of the Coronavirus pandemic and the market value of the shares of companies listed on the Saudi capital market. To achieve this goal, previous studies and related research were referred to, with an applied study of a sample of (203) companies distributed over (21) sectors in the Saudi capital market during the period (April 15, 2020 - August 28, 2020). The data were analyzed through the program (SPSS 25) using the method of multiple regression analysis to test the relationship between the dependent and independent variables proposed by the researcher, and the dependent variable was measured by the market value of the companies' shares, And the independent variables represented in the total Coronavirus cases (TCC), the total Coronavirus deaths (TCD), the new Coronavirus cases (NCC), and the new Coronavirus deaths (NCD). Based on the results of the regression analysis, the study concluded that there is a significant impact of the Coronavirus (Covid-19) pandemic on the global economy and on economic sectors in the Saudi capital market, the clarity of the impact of the Coronavirus (Covid-19) on the preparation of annual financial reports, with the existence of a significant impact of the spread of the Coronavirus pandemic on the market value of companies' shares in the Saudi capital market. The study recommended the need to increase the level of voluntary disclosure in the financial statements, and the need to amend or issue accounting standards and new policies that address the accounting challenges created by the Coronavirus pandemic and carrying out further scientific research in this area.

Keywords:

Coronavirus Pandemic, COVID-19, The Market Value of Companies' Shares, Preparation of Financial Statements, The Economic Effects of Coronavirus, The Saudi Capital Market.



المقدمة:

يواجه العالم في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة تتعلق بتفشي فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وتسعى الدول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار الفيروس وتخفيف آثاره، ولعل من أهم الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشاره هو الحد من المخالطة ووقف التجمعات (قراءات أفريقية، 2020)، وكان لهذه الإجراءات تأثير على بيئة الأعمال والقطاعات وشهدت أنشطة الشركات تقلصات في الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد وتغيير أنماط الاستهلاك في السوق مما انعكس على الأسواق المالية وانخفاض مؤشرات الأسهم والمجتمع ككل (سامية، 2020)، وفي المقابل قامت المملكة بوضع حزم من القرارات والإجراءات للتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك لمساعدة قطاع الأعمال على تجاوز هذه الجائحة الصحية بأقل قدر من الضرر.

ولقد أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على مختلف القطاعات وسبب صدمة كبيرة على الاقتصاد العالمي، وتراجع معدلات النمو العالمي بالسلب خلال عام 2020، وهذه الأزمة لم تكن أول صدمة يشهدها العالم فهناك الصدمات النفطية في السبعينيات وتسونامي تايلاند وزلزال اليابان عام 2011، ولكل من هذه الصدمات نطاق جغرافي وزمني محدد إلا أن فيروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة وليس له إطار زمني واضح ينتهي خلاله هذا الوباء (صالح & السعدي، 2020)، وقد انعكس تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد بصفة عامة وعلى جميع الوحدات الاقتصادية بصفة خاصة، ويمكن تلخيص هذه التأثيرات في تقلبات السوق المالية وتدهورها، ومخاوف السيولة، وانخفاض أسعار السوق للسلع والأصول المالية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية والديون، وتدهور الائتمان، ومخاطر السيولة، والزيادة في التدخلات الحكومية، وزيادة البطالة، والانخفاض الكبير في الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة مستويات المخزون، وانخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية، وتسريح العمال، ونقص الاستثمارات الرأسمالية وأنشطة إعادة الهيكلة. مما أثر تأثيراً سلبياً على المركز المالي والنتائج المالية للوحدات الاقتصادية (الجبلي، 2020).

وقد أثارت صدمة فيروس كورونا ضغطاً على أسواق رأس المال، مع استمرار مشاكل السيولة، الأضرار بالعمالة والإنتاجية، مما دفع البنوك المركزية إلى الاستجابة القوية (Philipp & all, 2020). وأوضحت دراسة (Sean, 2020) أن البورصة شهدت أدنى مستوى إغلاق في 9 مارس 2009 خلال فترة الركود، وبالرغم من وجود عدد من السقطات وتصحيحات سوق الأسهم على مدار الـ 11 عامًا

الماضية إلا أنها ظلت سوقاً صاعدة، ثم تكرر الحدث نتيجة للجائحة في 9 مارس 2020 للمرة الأولى منذ عام 2008، وشهدت وول ستريت "انهياراً" حيث أعلنت وسائل الإعلام عن انخفاض بمقدار 300 نقطة في مؤشر داو جونز الصناعي "هبوط" وهو أكبر انخفاض له والذي يعادل تراجعاً بنسبة 7.79%، وتسجيل جميع المؤشرات الثلاثة الرئيسية في الولايات المتحدة أكبر خسائرها في التاريخ.

وأيدت دراسة (بن خيرة، طيب، 2020) علي وجود تأثير لفيروس كورونا (Covid-19) علي مؤشرات السوق، فقد أنخفض أكبر المؤشرات الثلاثة من بداية ظهور الأزمة، وتراجع مؤشر داو جونز للأسهم الأمريكي حوالي 19%، والمؤشر البريطاني FTSE بنسبة 33%، بينما انخفض المؤشر الياباني NIKKEI بنسبة 27%، وأكدت دراسة (الوتار، 2020) أنه كانت النتيجة الأكثر وضوحاً لأزمة كورونا في الاسواق المالية هي التأثير علي سوق الأسهم الدولية، حيث خسرت أسواق الاسهم العالمية 6 تريليون في القيمة علي مدي ستة ايام من 23 - 28 فبراير وفقاً لمؤشرات Dow Jones FTSE, S&P 500 NIKKEI وشهدت البنوك الدولية انخفاض كبير في أسعار أسهمها حيث سبب الانخفاض الحاد في مؤشرات سوق المال في مارس إلي هروب أغلب المستثمرين من السوق أثناء الجائحة. مما سبق، برزت فكرة هذه الدراسة التي تتناول التعرف علي طبيعة جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وتوضيح تأثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وكذلك تأثير تلك الجائحة على إعداد التقارير المالية السنوية، ثم تحليل العلاقة بين جائحة فيروس كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات في السوق المالية السعودية.

مشكلة الدراسة:

نتيجة لانتشار جائحة فيروس كورونا والأغلاق العالمي الاقتصادي، أنهارت سوق الاسهم العالمية عام 2020، وتراجعت مؤشرات سوق المال تراجعاً حاداً غير مسبق منذ الأزمة المالية لعامي 2007-2008. (ويكيبيديا، 2020)، وتعد السوق المالية السعودية من بين أهم الأسواق المالية العربية النشطة والتي تضم عدد كبير من الشركات المختلفة ضمن قطاعات مختلفة، حيث تولي هذه القطاعات أهمية كبير لأداء الشركات التي تضمها باعتباره يعكس الأداء الكلي للسوق، وتعتبر القيمة السوقية لأسهم الشركات من الأمور الهامة التي يتطلع إليها المتعاملون بالأوراق المالية ومدراء المحافظ الاستثمارية، وموضع اهتمام من قبل الباحثين والاكاديميين نظراً لتأثيرها بعوامل كثيرة سواء اقتصادية عامة أو نابعة من داخل الشركة أو من السوق المالي نفسه، وهذه العوامل تلعب دوراً رئيسياً في تحديد



الأسعار السوقية للأسهم والتنبؤ بها (المسوتي، 2018)، وتوصلت دراسة (Zhang et al., 2020) إلى أن الانتشار السريع لفيروس كورونا (Covid-19) كان له آثار كبيرة على الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، ولقد أوجد مستوى غير مسبوق من المخاطر مما تسبب في تكبد المستثمرين خسائر كبيرة في فترة زمنية قصيرة. ولقد سبب انتشار الجائحة في وجود بعض الآثار الاقتصادية السلبية تتمثل في تقلص حجم العمالة وانخفاض الإنتاجية الأمر الذي انعكس بدوره علي انخفاض ربحية المؤسسات وتراجع أسعار الأسهم للمنشآت المقيدة في أسواق الأوراق المالية.

من هذا المنطلق رأت الباحثة أنه من الضروري التعرف على تأثير انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، ومعرفة هل هناك علاقة بين انتشار فيروس كورونا (Covid-19) والقيم السوقية لأسهم الشركات بهدف سد الفجوة البحثية للدراسات السابقة التي لم تتناول تلك العلاقة، مما يتطلب المزيد من البحث والتحليل للتعرف على طبيعة العلاقة. وبناءا علي ما سبق تتجسد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: "ما هو أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي؟" ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) هل يؤثر إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية؟
- (2) هل يؤثر إجمالي الوفيات من فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية؟
- (3) هل يؤثر حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية؟
- (4) هل يؤثر الوفيات الجديدة من فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية؟

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من الاعتبارات التالية:

1. حداثة موضوع الدراسة المتمثل في معرفة تاثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) علي الاقتصاد السعودي ككل وعلي السوق المالية السعودية بصفة خاصة، مع توضيح التحديات التي واجهت المحاسبين ومنظمي المهنة عند إعداد القوائم المالية خلال فترة الجائحة.
2. نظراً للاضطرابات التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا اقتصادياً ومالياً علي أسواق المال، وجدت الباحثة أهمية تناول الآثار المرتقبة من هذه الجائحة علي القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات السعودية، مما يجعل هذه الدراسة اضافة جديدة الي المكتبات العربية.

3. قلة الدراسات المحاسبية التي اهتمت بتوضيح الأثر المالي لجائحة فيروس كورونا (Covid-19) في البيئة السعودية، وتعتبر الدراسة بحثاً جديداً لفحص واختبار العلاقة بين انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) والقيمة السوقية لأسهم الشركات في البيئة السعودية.
4. تساعد الدراسة التطبيقية في إختبار أثر جائحة فيروس كورونا (Covid-19) علي القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية، والتوصل إلي نتائج عن مدي انعكاس الجائحة علي القيمة السوقية لأسهم الشركات، وتقديم ما يلزم من توصيات بهدف توفير معلومات للمستثمرين عن القيمة السوقية لأسهم الشركات مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي في اختبار أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) علي القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية، ولتحقيق ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
1. التعرف على طبيعة فيروس كورونا، والاجراءات الاحترازية المتبعة من قبل المملكة العربية السعودية للحد من انتشار الأزمة.
 2. توضيح الآثار الاقتصادية لانتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) علي جميع القطاعات السعودية والمتوقع حدوثها مستقبلاً.
 3. التعرف علي التحديات التي تواجه المحاسبين عند اعداد القوائم المالية بهدف معالجة تأثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على المركز المالي ونتائج عمليات الوحدات الاقتصادية.
 4. إختبار طبيعة العلاقة بين انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) والقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

فروض الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على إختبار فرض العدم الرئيسي التالي: "لا يوجد تأثير جوهري لانتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي"، وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:
- 1/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية".
 - 2/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "إجمالي الوفيات من فيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية".
 - 3/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "حالات الإصابة الجدية بفيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية".



4/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "الوفيات الجديدة من فيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية".

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على اختبار أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي والتي تنتمي للقطاعات التالية: الطاقة، السلع الرأسمالية، الخدمات التجارية والمهنية، النقل، السلع طويلة الأجل، الخدمات الاستهلاكية، الإعلام والترفيه، تجزئة السلع الكمالية، تجزئة الأغذية، إنتاج الأغذية، الرعاية الصحية، الأدوية، البنوك، الاستثمار والتمويل، الموافق العامة، الصناديق العقارية خلال السلسلة الزمنية (15 أبريل 2020 – 28 أغسطس 2020م).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي للقيام بنوعين من الدراسات:

- (1) الدراسة النظرية: وتتضمن دراسة وتحليل كل ما ورد بالفكر المحاسبي عن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) وآثارها السلبية على الحياة الاقتصادية والقيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية وذلك من خلال الكتب والدوريات العربية والأجنبية والرسائل العلمية ذات الصلة.
- (2) الدراسة التطبيقية: تهدف الدراسة إلى اختبار أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي.

خطة الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والمحاسبية لجائحة فيروس كورونا (Covid-19).

1/2 تعريف فيروس كورونا

2/2 تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

3/2 تأثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على إعداد التقارير المالية السنوية.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين جائحة فيروس كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية.

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

1/1 عرض الدراسات السابقة:

1/1/1 (مصطفي، 2021)

هدفت الدراسة إلى فهم ومناقشة القضايا والتحديات المحاسبية العملية المتعلقة بتأثير فيروس كورونا (كوفيد - 19) على إعداد البيانات المالية ومراجعة القوائم المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية لاستطلاع آراء الأكاديميين والمهنيين والخبراء العاملون في مجال المحاسبة والمراجعة، وقد بلغت عينة الدراسة (154) مفردة، ولاختبار الفروض تكونت الاستبيان من 3 أجزاء: الجزء الأول للمتغيرات الديموغرافية (التأهيل الأكاديمي، التخصص، الخبرة)، الجزء الثاني لقياس تأثير جائحة فيروس كورونا العالمي على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لغرض إعداد التقارير المالية، الجزء الثالث لقياس تأثير جائحة فيروس كورونا العالمي على إجراءات المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً معنوياً لآثار الفيروس على كافة أبعاد القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وأن هناك تأثيرات مهمة لانعكاسات (كوفيد - 19) على إجراءات مراجعة التقارير المالية، وتوصلت أيضاً إلى إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء كل من الأكاديميين العاملين في الجامعات المصرية والمحاسبين والمراجعين المحترفين حول آثار الفيروس على إعداد التقارير المالية وإجراءات المراجعة، باستثناء بعض البنود التي تتعلق بالأحداث لاحقة بعد تاريخ إعداد القوائم المالية، الإفصاح، وتقدير المراجعة. وأوصت الدراسة بضرورة أعداد المزيد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال لدراسة المحاسبة عن قياس القيمة العادلة بموجب تفشي (Covid-19) وتأثير (كوفيد -19) على عقود الإيجار واسترداد التأمين.

2/1/1 دراسة (Accountancy Europe, 2020)

هدفت الدراسة إلى تحليل ومعرفة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد -19) على الأعمال التجارية، ومدى انعكاساتها على البيانات المالية للشركات في مجال المحاسبة وإعداد التقارير والمراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أنه نتيجة لاستمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19) وانتشارها في أكثر من منطقة سوف تتأثر كل شركة بآثار جائحة فيروس كورونا، وقد تحتاج الشركات ومراجعيها إلى إدارة ومراجعة التأثير على أعمالهم بشكل متكرر، وأنه من الصعب التنبؤ بالتطورات اللاحقة وتأثيرات جائحة فيروس كورونا، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة تأثيرات فيروس كورونا على الشركات، وضرورة تقويم جميع الحسابات الخاضعة للحكم وعدم اليقين والتقدير المرتبطة بها في



المحاسبة، مع النظر في تأثيرات قياسات القيمة العادلة، وانخفاض قيمة الأصول، وقياس خسارة الائتمان المتوقعة، والاعتبارات المتعلقة بمحاسبة التحوط، ومتطلبات الإفصاح عن البيانات المالية.

3/1/1 دراسة (Alexandra , 2020)

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحليل أسباب انهيار سوق الأسهم 2020، هل يرجع إلي فيروس كورونا أم حرب أسعار النفط، أم تلاشي السيولة؟، وذكرت أنه في يوم 9 مارس 2020 ولأول مرة منذ عام 2008، عانت وول ستريت من انهيار حقيقي عندما تعرضت جميع مؤشرات البورصة الرئيسية الثلاثة - داو وناسداك وستاندرد آند بورز 500- لواحدة من أكبر خسائرها في التاريخ. وهذا اليوم يجب تذكره لجميع المشاركين في سوق الأسهم حيث هبطت الأسهم بنسبة 7% في غضون خمس دقائق، مما يعتبر حادثة نادرة للغاية حيث توقف التداولات لمدة 15 دقيقة، وهذا يعني إغلاق سوق الأسهم، لذا أطلق عليه "الاثنين الأسود 2020"، وتوصلت الدراسة إلي أن أسباب انهيار سوق الأسهم في عام 2020 يرجع إلي تزايد المخاوف من فيروس كورونا مما أحدث انخفاضات في أسعار الأسهم في يوم الاثنين الأسود وعمليات البيع المكثفة نظراً للأخبار السلبية المتعلقة بفيروس كورونا حيث ساهم انتشار المرض المخيف في تباطؤ كبير في الاقتصاد العالمي، وأيضاً هلع في سوق النفط، واختفاء السيولة. وأوصت الدراسة أن يختار المستثمرين استراتيجية التداول المرهبة وسط تقلبات متصاعدة للاستفادة من تحركات أسعار السوق السعودية والهابطة، مراقبة الأخبار وتحليلات سوق الأسهم الرئيسية مع Capital.com لاكتشاف أفضل فرص التداول في أسواق الأسهم.

4/1/1 دراسة (Alber, 2020)

هدفت الدراسة إلى التحقق من آثار انتشار فيروس كورونا (Covid-19) على أسواق الأسهم. حيث تم قياس انتشار فيروس كورونا من خلال الحالات التراكمية والحالات الجديدة والوفيات التراكمية والوفيات الجديدة. اعتمد الباحث في التطبيق على أسوأ 6 دول (حسب عدد الحالات التراكمية) على أساس يومي خلال الفترة من 1 مارس 2020 إلى 10 أبريل 2020. تم قياس انتشار فيروس كورونا بالأرقام لكل مليون من السكان، في حين أن سوق الأسهم يقاس العائد Δ في مؤشر سوق الأسهم. وتوصلت الدراسة إلى أن العائد على سوق الأسهم يبدو أكثر حساسية لحالات الإصابة بفيروس كورونا أكثر من الوفيات، وللمؤشرات التراكمية لفيروس كورونا أكثر من المؤشرات الجديدة. إلى جانب ذلك، يؤكد فحص القوة التأثير السلبي لانتشار (Covid-19) على عوائد سوق الأسهم في الصين وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، بينما لم يتم تأكيد هذه الآثار بالنسبة لإيطاليا والولايات المتحدة.

5/1/1 دراسة (Arnold et al., 2020)

أوضحت الدراسة تأثر جميع المنظمات باختلاف أحجامها بعدد الخسائر الناتجة عن انتشار Covid-19 في جميع قطاعات الصناعة وفقاً للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وأضطر أعضاء الإدارة والحوكمة إلى اتخاذ قرارات معقدة ومالية واستراتيجية نظراً لوجود درجة غير مسبوقة من عدم اليقين وانخفاض احتمالية التنبؤات الاقتصادية والدخل المتوقع ومدخلات أخرى مختلفة، وتوصلت الدراسة إلي أن الجائحة أثرت على إعداد التقارير المالية ومسؤوليات المراجعة وجعلتها معقدة، وأن مسؤوليات تخطيط ومراقبة التقارير المالية من خلال الإدارة والمكلفين بالحوكمة يجب أن تمارس حكماً كبيراً في مناخ السوق الحالي، وأن الاتحاد الدولي للمحاسبين أنشيء صفحة ويب تغطي العديد من قضايا التقارير المالية الرئيسية الخاصة بفيروس كورونا والتوصيات مع تحديد الأدوات المختلفة المتاحة.

6/1/1 دراسة (Baker et al., 2020)

هدفت الدراسة إلي معرفة الأثر الاقتصادي لوباء فيروس كورونا (Covid-19) مع تحديد مؤشرات تقلب سوق الأسهم، وتوصلت الدراسة إلي أن تقييم الأثر الاقتصادي لوباء (Covid-19) ضروري لوضعي السياسات ولكنه يمثل تحدياً، وحددت ثلاثة مؤشرات لتقلب سوق الأسهم، وعدم اليقين الاقتصادي القائم على الصحف، وعدم اليقين الذاتي في استطلاعات توقعات الأعمال. وتم استخدام هذه المؤشرات لتوثيق وتقدير الزيادة الهائلة في عدم اليقين الاقتصادي في الأسابيع الماضية. وتوصلت كيف يمكن استخدام هذه التدابير التطلعية لتقييم تأثير الاقتصاد الكلي لأزمة (Covid-19) من خلال إدخال الصدمات الأولى وعدم اليقين التي يسببها (Covid-19) في نموذج تقديري لتأثيرات الكوارث التي طورها بيكر.

7/1/1 دراسة (Christine et al., 2020):

هدفت الدراسة إلي فحص تأثير (Covid-19) على الشركات في جميع أنحاء العالم، مع تقييم شامل لتأثير وباء (Covid-19) على الشركات علي المدى القصير مع التركيز على البلدان النامية. ولتحقيق هذه الاهداف اعتمدت الدراسة علي بيانات جمعتها من مجموعة البنك الدولي والعديد من المؤسسات الشريكة في 51 دولة تغطي أكثر من 100000 شركة. وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أولاً، كانت صدمة كوفيد -19 شديدة وواسعة الانتشار عبر الشركات مع استمرار التأثير السلبي على المبيعات. ثانياً، تم إجراء تعديل التوظيف من خلال إجازة الغياب وتقليل عدد الساعات، مع قيام نسبة صغيرة من الشركات بتسريح العمال. ثالثاً، تواجه الشركات الأصغر قيوداً مالية أكبر بشكل غير متناسب. رابعاً، تعتمد الشركات علي الحلول الرقمية كاستجابة للصدمة بشكل متزايد. خامساً، هناك



عدم اليقين بشأن المستقبل خاصة بين الشركات التي سجلت انخفاضاً كبير في المبيعات مما انعكس علي فقدان الوظائف.

8/1/1 دراسة (Deloitte, 2020)

هدفت الدراسة إلى مناقشة بعض القضايا الرئيسية التي يجب على المنظمات مراعاتها عند إعداد التقارير المالية من خلال تطبيق معايير IFRS للفترة المنتهية في أو بعد 31 ديسمبر 2019 في ظل (Covid-19). وتوصلت الدراسة أنه عند تقييم مدى تأثير البيانات المالية للشركات بالأحداث الجارية، ستأخذ الشركات بعناية ظروفها الخاصة واحتمالية حدوث المخاطر. لذا يجب علي الشركات الإبلاغ عن العواقب المادية لوباء (Covid-19) من خلال الإفصاح عن البيانات المالية، مع ضرورة الأخذ في الحسبان بعض الاهتمامات الرئيسية مثل: قابلية استرداد الأصول واضمحلال قيمتها، محاسبة الأصول المالية، تعديلات على العقود، الأحداث بعد الفترة المشمولة بالتقرير، تقييم استمرارية المشروع.

9/1/1 دراسة (Elsayed & Elrhim, 2020)

تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير انتشار فيروس كورونا على أسواق الأسهم بالتطبيق علي 17 قطاعاً بالبورصة المصرية، والتحقيق في آثار انتشار (Covid-19) على المؤشرات القطاعية بالبورصة المصرية من خلال "حالات الإصابة بفيروس كورونا" و "الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا" بشكل يومي. إلى جانب ذلك، يتم قياسه نسبياً من خلال كل من "حالات فيروس كورونا الجديدة" و "الوفيات الجديدة بفيروس كورونا"، من حيث عدد سكان مصر. يعكس المتغير التابع استجابة المؤشرات القطاعية المصرية لانتشار فيروس كورونا ويقاس (عائد البورصة بـ Δ في مؤشرات البورصة) بعوائد المؤشرات القطاعية اليومية لسوق الأسهم المصرية، وقد تم تطبيق هذا بشكل يومي على مدار الفترة من 1 مارس 2020. حتى 10 مايو 2020. تشير النتائج إلى أن عوائد قطاعات البورصة تبدو أكثر حساسية للمؤشرات التراكمية للوفيات من الوفيات اليومية من فيروس كورونا، والحالات الجديدة أكثر من الحالات التراكمية لفيروس كورونا. معامل التحديد بين المتغيرات المستقلة والمتغير الذي ينتمي إلى 4 قطاعات هو (تكنولوجيا المعلومات، خدمات الإعلام والاتصالات 0.393، السلع الصناعية، الخدمات والسيارات 0.470، الرعاية الصحية والأدوية 0.327، الموارد الأساسية 0.266).

10/1/1 دراسة (El-Basuony, 2020)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كوفيد -19 على أسواق المال العربية، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تم اشتقاق فروض الدراسة، واختبار تلك الفروض تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الانحدار البسيط وتحليل بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة من 1 أبريل 2020 إلى 21 مايو 2020

في مصر والمملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المؤشر (EGX-30) كعينة للبورصة المصرية والمؤشر (TASI) كعينة لبورصة المملكة العربية السعودية في عملية التحقيق في تأثير (Covid-19) على الأسواق المالية، وافترضت الدراسة أن الحالات المؤكدة (Covid-19) وحالات الوفاة هي المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة هي حجم التداول في البورصة المصرية وبورصة المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الحالات المؤكدة وحالات الوفاة من (Covid-19) وحجم التداول في (البورصة المصرية والبورصة السعودية) من 1 أبريل 2020 إلى 21 مايو 2020 في مصر والمملكة العربية السعودية. هذا يعني أن (Covid-19) كان له تأثير كبير على الأسواق المالية من 1 أبريل 2020 إلى 21 مايو 2020 في مصر والمملكة العربية السعودية.

11/1/1 دراسة (Gormsen & Koijen, 2020)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير فيروس كورونا على جميع الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أن اتجاه أسعار الأسهم انخفض بشكل كبير ومستمر، مع تحديد كيفية تطور توقعات المستثمرين للنمو الاقتصادي استجابة لتفشي (Covid-19) والاستجابات السياسية اللاحقة حتى يوليو 2020. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام البيانات من أسواق الأسهم والعقود الآجلة لتوزيعات الأرباح في سوق الأوراق المالية اعتباراً من 25 مارس في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف حساب الحد الأدنى المباشر لتوقعات النمو عبر فترات الاستحقاق أو لتقدير النمو المتوقع باستخدام نموذج التنبؤ، وتوصلت الدراسة إلى أنه مؤشرات داو جونز وستاندرد آند بورز في الولايات المتحدة الأمريكية من بين أهم الأسواق المالية التي عانت من فيروس كورونا، حيث انخفضت بنسبة تزيد عن 20%، وأيدت حقيقة أن "داو جونز وستاندرد آند بورز كلاهما يأخذ في الاعتبار أسعار أسهم مجموعة متنوعة من الشركات في الولايات المتحدة، وتوصلت أيضاً إلى انخفاض توقعاتهم للنمو السنوي في توزيعات الأرباح بنسبة 28% في الولايات المتحدة، و22% في أوروبا، بينما انخفضت توقعاتهم لنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.2% في الولايات المتحدة و2.8% في أوروبا، وأن الحد الأدنى للتغير في توزيعات الأرباح المتوقعة هو -38% في الولايات المتحدة و-49% في أوروبا على مدى عامين، وقد عززت الأخبار المتعلقة ببرامج الإغاثة الاقتصادية والسياسة النقدية الأمريكية ومشروع قانون التحفيز المالي في 24 مارس سوق الأسهم وزيادة توقعات النمو طويل الأجل.

12/1/1 دراسة (KPMG, 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثيرات تفشي فيروس كورونا (COVID-19) على الأدوات المالية، مع عرض قضايا المتعلقة بالأدوات المالية التي تكون هدفاً رئيسياً لمنشآت الأعمال في 31 ديسمبر



2019، ومناقشة ما إذا كان انتشار فيروس كورونا يؤثر على تقييم تاريخ إعداد التقارير عن الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECLs) أو ما إذا كان "حدثاً غير قابل للتعديل"، وما إذا كان يتعين على الكيانات تحديث إفصاحات المخاطر الخاصة بها أم لا خلال فترة التطوير لعام 2019 وبعد تاريخ التقرير، وكيف تؤثر الضمانات المالية على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في 2019، وكيفية الالتزام بمعايير الأدوات المالية، وتوصلت إلي أنه يجب على المنظمات تقديم معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم تأثير تفشي فيروس كورونا على المركز المالي ونتائج الاعمال.

13/1/1 دراسة (Sansa, 2020)

هدفت الدراسة إلي توضيح آثار (Covid-19) على الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، مع تحليل (Covid-19) على مؤشرات الأسواق المالية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة بورصة شنغهاي كعينة للصين، ونيويورك داو جونز. ولتحقيق الهدف واختبار فروض الدراسة فقد تم استخدام الحالات المؤكدة لـ (Covid-19) كمتغير مستقل، وبورصة شنغهاي ونيويورك داو جونز كمتغيرات تابعة. وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحالات (Covid-19) وجميع الأسواق المالية (بورصة شنغهاي ونيويورك داو جونز) خلال الفترة من (1-25) مارس 2020 في الصين والولايات المتحدة الأمريكية. هذا يعني أن (Covid-19) كان له تأثير كبير على الأسواق المالية.

14/1/1 دراسة (SOCPA, 2020)

هدفت الدراسة الي توضيح آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) علي إعداد القوائم المالية ومراجعتها، وقدمت هذه الدراسة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، وحددت المعايير الدولية الرئيسية التي يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية ومتطلبات عملية التدقيق في ظل ظروف الفيروس، وقامت الهيئة باستعراض مجموعة من القضايا مثل الإفصاح عن مصادر عدم التاكيد في القوائم المالية، وتقييم قدرة الشركة علي الاستمرارية، والاحداث بعد فترة التقرير، والمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي (9): الادوات المالية، وقياس الهبوط في الاصول طويلة الاجل، وتقييم المخزون، والتعديلات في عقود الايجار، وتم مناقشة ما إذا كانت هذه المشكلات مطبقة من قبل معدي البيانات المالية أو مراجعي الحسابات، وما إذا كان الكيان يطبق النسخة الكاملة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وما إذا كانت تلك المعايير تنطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

15/1/1 دراسة (Zhang et al., 2020)

هدفت الدراسة إلى رسم خريطة للأنماط العامة للمخاطر الخاصة بكل بلد والمخاطر النظامية في الأسواق المالية العالمية، مع تحليل النتيجة المحتملة لتدخلات السياسة مثل قرار الولايات المتحدة بتنفيذ معدل فائدة بنسبة صفر بالمائة والتيسير الكمي غير المحدود (QE)، وإلى أي مدى قد تؤدي هذه السياسات إلى مزيد من عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الانتشار السريع لفيروس كورونا (Covid-19) له آثار كبيرة على الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، ولقد أوجد مستوى غير مسبوق من المخاطر مما تسبب في تكبد المستثمرين خسائر كبيرة في فترة زمنية قصيرة للغاية.

16/1/1 دراسة (إبراهيم & زايد، 2020):

هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل حقيقة انتشار فيروس كورونا، مع التعرف على الانعكاسات والآثار المحاسبية لفيروس كورونا والإجراءات المتبعة خلال تلك الأزمة، حيث إن مهنة المحاسبة شأنها شأن أي مهنة أخرى لا بد أن تعكس تطورات الوضع الحالي للبيئة المحيطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لأزمة فيروس كورونا على الموازنة العامة للدولة متمثل في احتمال انخفاض جانب الموارد عن المخطط وزيادة جانب الاستخدامات عما هو مخطط، مما ينعكس بدوره على عجز الموازنة العامة للدولة، مع وجود آثار محاسبية لأزمة فيروس كورونا تتمثل في الأثر على القيمة العادلة المستخدمة في القياس في هذه الفترة، والأثر على تهديد فرض الاستمرارية، وكذلك إمكانية تأثير الأزمة على الأحداث اللاحقة للميزانية، والأثر على بنود قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لأزمة فيروس كورونا على وظيفة الإفصاح حيث إن الأزمة تتطلب مزيد من الإفصاح لدى الشركات.

17/1/1 دراسة (أرديني، 2020):

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبين ومنظمي المهنة عند معالجة آثار تفشي جائحة فيروس (Covid-19) على الوحدات الاقتصادية وعلى نتائج عملياتها ومركزها المالي في السنة المنتهية في 2019 وما بعدها، فضلا عن مدى الحاجة لتعديل معايير الإبلاغ المالي الدولية نتيجة أزمة جائحة فيروس. واستعرضت الدراسة كل ما تم نشره من بيانات وتقارير عن المنظمات المهنية الدولية والمحلية المهتمة بالمحاسبة باعتبارهم المسؤولين في المقام الأول عن معالجة آثار تفشي جائحة فيروس (Covid-19) من حيث القياس والإفصاح في القوائم والتقارير المالي IFRS فضلا عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات العراقي، مع بيان موقف هذه المنظمات من جائحة فيروس (Covid-19). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك



العديد من البيانات المالية التي ستحتاج من المحاسبين ومنظمي المهنة إلى إعادة النظر فيها عند تقييمها، لتحديد ما إذا كانت التعديلات على البيانات المالية مطلوبة، أو ما إذا كانت الإفصاحات الإضافية ضرورية خاصة التقييمات المتعلقة بانخفاض القيمة، ووجود مجموعة من التحديات والتي تعد الأكثر تأثيراً على البيانات المالية للفترة المنتهية في 2020 والتي تحتاج من المحاسبين ومنظمي المهنة معالجات محاسبية وإفصاحات خاصة نتيجة لحالة عدم التأكد الناجمة عن جائحة فيروس كورونا ومنها القيمة الدفترية للأصول غير المالي والأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة، فضلاً عن صعوبات التدفق النقدي والخسائر الانتمانية والإفصاحات المتعلقة بفرض الاستمرارية، وبالرغم من هذه التحديات إلا ان هناك إجماع من قبل الهيئات والمنظمات المهنية الدولية المحاسبية يعلى قدرة المعايير في معالجة هذه التأثيرات، ولا يوجد حاجة إلى تعديل أو تغيير أو حذف أو إضافة إلى متطلبات المعايير خاصة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) "الأدوات المالية".

18/1/1 دراسة (الجبلي، 2020):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تفشي جائحة كورونا على الممارسات الحسابية لاعداد القوائم المالية ومراجعتها، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الاستدلالي لبناء الإطار النظري والمنهج الاستقرائي وقائمة الاستقصاء الالكترونية عند اجراء الدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها ان لتداعيات جائحة كورونا الاثر المباشر وغير المباشر علي العديد من الممارسات المحاسبية لمنشآت الاعمال، وضرورة حرص الإدارة على انعكاس المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المتوقعة في التقارير المالية المعدة على أساس فرض الاستمرارية، كما ينبغي علي الشركات الإفصاح عن الإجراءات التي قامت بها وادت الي تغيير عملية تقدير القيمة القابلة للاسترداد، وحاجة الشركات إلي إجراء إفصاحات ملائمة من اجل ترشيد قرارات المستخدمين الأساسيين للتقارير المالية، وضرورة وجود إفصاحات إضافية عند قياس القيمة العادلة في ظل الأزمة كورونا، كما ستتأثر الممارسات المهنية لمراجعة القوائم المالية لا محالة بتفشي جائحة كورونا حيث يجب على المراجع أن يناقش مع الإدارة خططها عند التعامل مع كورونا، وشكوكا كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، مع ضرورة ادراج اثار هذا الجائحة كجزء رئيسي من برامج خطة المراجعة.

19/1/1 دراسة (الطحان & محمود، 2020):

هدفت الدراسة إلى التعرف علي أهم الاثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية، ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحثان الوقوف علي أهم التحديات التي تواجه إدارات المنشآت عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمصرية في ظل تفشي الفيروس، مع اقتراح بعض الآليات التي قد تساعدهم علي التغلب علي هذه التحديات، ولإجراء

هذه الدراسة الاستكشافية تم اختيار عينة شملت (68) من معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة الي (107) من الاكاديميين بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية. وقد توصلت الدراسة إلي أن تفشي فيروس كورونا سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من أهمها تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية والاستمرارية، والمحاسبة عن تعديلات العقود، واضمحلال الأصول، وتقييم المخزون وزيادة خسائر الائتمان المتوقعة، وتبويب الأدوات المالية، وقياس القيمة العادلة، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية والضرائب، ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال التواصل المستمر بين إدارات المنشآت ومسؤولي الحكومة والمديرين الماليين والمراجعين مع قيام إدارات المنشآت بالاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص المشاكل المحاسبية الجديدة وممارسة الأحكام مع بذل العناية المهنية الواجبة، والإفصاح الكافي عن تأثير فيروس كورونا علي نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، ومنح الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم، كما يجب علي منظمي الأسواق المالية النظر في تأجيل مواعيد نشر القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

20/1/1 دراسة (بن خيرة، الطيب، 2020):

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الناجمة لفيروس كورونا (Covid-19) على الاقتصاد العالمي، ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء دراسة نظرية لتوضيح تأثير فيروس كورونا علي النظام المالي، وعلي استثمار الشركات، والرحلات وشركات الطيران، وكيفية مواجهة المخاطر الاقتصادية الناجمة عن انتشار الوباء، حيث يعيش العالم تبعات انتشار وباء فيروس كورونا الذي مس مختلف القطاعات، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، والذي قد يؤدي بالفعل إلى تحول معدلات النمو العالمي نحو معدلات سالبة بشكل حاد لهذا العام 2020، إذ أن هذه الأزمة ليست أول صدمة إمداد يشهدها العالم، فهناك الصدمات النفطية في السبعينيات، وتسونامي تايلاند وزلزال اليابان عام 2011 وغيرها، ولكن فيروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة، فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصاديات، وكذلك ليس هناك إطار زمني واضح من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء كغيره من الأزمات، وتوصلت الدراسة إلي أن جائحة كورونا تسببت في تغيير الموازين الاقتصادية العالمية. التي سوف تسرع عملية إزالة العولمة وإلغاء التقارب وإعادة تعريف الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم، حيث ان اقتصاديات الدول والنتائج المحلي التي مسها الوباء الذي يعد من المخاطر غير النظامية وغير المتوقعة، والتي تأثر على الاقتصاد بنسب متفاوتة نتيجة الاختلاف في البنية والاعتماد على التنوع الاقتصادي ولعل أكثر الاقتصاديات التي تعتمد على استيراد المواد الأولية وكذا البلدان التي تعتمد علي السياحة، ولن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء



الأزمة، وأن تعافي الاقتصاد سيبدأ عندما يستطيع مسؤولي الصحة يؤكدوا للناس أنه تم احتواء الفيروس وأن الحصانة من المرض يسببه قد زادت فإننا نواجه حالة استثنائية من عدم اليقين فيما يتعلق بعمق هذه الأزمة ومدة بقائها، فإننا نتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ سنوات الكساد الكبير.

21/1/1 دراسة (عفانه، 2020):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جائحة وباء كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد السعودي بشكل عام وعلى البنوك السعودية بشكل خاص، واعتمدت الدراسة في اختبار الفروض على المنهج الوصفي لمعرفة الآثار المباشرة لهذه الازمة، والمنهج التحليلي للقوائم المالية للبنوك السعودية للنصف الأول من العام 2020 ومقارنتها مع النصف الأول من العام 2019 لعينة مكونة من (5) من البنوك السعودية المحلية المرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تحليل تداعيات هذه الجائحة على أرباح البنوك ومخصص خسائر الائتمان لها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها انخفاض صافي أرباح البنوك السعودية والتي تم دراستها في عينة البحث، وصافي دخلها من العمليات المختلفة بشكل واضح في النصف الأول من العام 2020 مقارنة مع النصف الأول من العام 2019، وارتفع أيضاً مخصص خسائر الائتمان لكافة البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، وعلى الاقتصاد السعودي ككل، وعلى القطاع المصرفي السعودي بشكل خاص، وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم اللوجستي والتدريب الفني لموظفي البنوك السعودية على تقنيات العمل عن بعد في ظل الظروف الحالية لجائحة كورونا والتي قد تمتد لسنوات عديدة، ويجب أن تقوم المملكة العربية السعودية بسياسات وإجراءات إضافية من شأنها تدعيم مقدرة البنوك السعودية لمواجهة هذه الجائحة العالمية وذلك لتعزيز مقدرتها على التغلب على تداعيات هذه الجائحة وخاصة في مجال القروض المتعثرة، ولجعل القطاع أكثر قدرة على المنافسة بين البنوك الأجنبية في الأسواق العالمية.

22/1/1 دراسة (سامية، 2020)

هدفت الدراسة إلى تطوير الإفصاح في تقارير الاستدامة المبنية على مبادئ GRI من خلال الإفصاح عن الربح الاقتصادي والقيمة المحققة ضمن المؤشرات الاقتصادية، وبيان دورها في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل جائحة كورونا، وتم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة مع اجراء دراسة ميدانية موجهة لاصحاب المصالح لتحقيق تلك الأهداف، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة لتطوير تقارير الاستدامة بأن تتضمن معلومات عن الربح الحقيقي والقيمة المحققة لتعزيز شفافية المعلومات المحاسبية، كما أن هناك مؤشرات تشير الي أن الالتزام بالاستدامة لا زال قوياً، مما يتطلب أن تواصل الشركات فهم وتقدير أن الاستدامة كانت ولا تزال جزء أساسيا من استراتيجيات الاعمال

المرنة قبل إصابة الفيروس وبعده، وهي مصدر أساسي للميزة التنافسية الاستراتيجية، كما تلعب دوراً كبيراً في إعادة بناء الاقتصاد العالمي.

2/1 تحليل الدراسات السابقة:

يمكن للباحثة عرض أهم النتائج المستخلصة من تحليل الدراسات السابقة فيما يلي:

- ركزت أغلب الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية علي الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات في بناء الاطار النظري للدراسة إلا أن الباحثة ترى افتقادها لدراسة الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا علي السوق المالية السعودية، مع إختبار أثر انتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات، وهذا ما يتم تناوله في البحث.

- قلة الدراسات التي أجريت في البيئة العربية بشأن تأثيرات جائحة فيروس كورونا (Covid-19) علي مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة وعلي الأسواق المالية بصفة خاصة.

- بالرغم من تعدد الدراسات الأجنبية التي تناولت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) تأثيراتها علي الاقتصاد والأسواق المالية إلا أن أي منها لم يتطرق إلى فحص وتحليل العلاقة بين جائحة فيروس كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات، الأمر الذي قد يعتبر من وجهة نظر الباحثة أحد أهم العوامل المساعدة في توفير المزيد من المعلومات لأصحاب المصالح وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين.

- وفقاً لعلم الباحثة، فيما يتعلق بالبيئة السعودية نجد أنه لا توجد دراسة تبحث في العلاقة بين انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) والقيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي، بالاضافة إلي أن الدراسة الحالية لا تأخذ مؤشرات العدوى والوفاة فقط ولكن تعاملت مع المؤشرات التراكمية والجديدة.

بناءً على ما سبق، جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) وآثارها علي الأسواق المالية، ولكنها اختلفت في كونها تناولت دراسة أثر انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات مع إجراء دراسة تطبيقية على قطاعات سوق المال السعودي. لذا تميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها الدراسة الأولى التي اختبرت أثر انتشار جائحة فيروس كورونا علي القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي.



المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية والمحاسبية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19)

1/2 مفهوم فيروس كورونا

تم تعريف فيروس كورونا علي أنه "مرض ناجم عن فيروس كورونا المستجد ومنشؤه حيواني طبيعي، والمسمي بفيروس كورونا- سارس ومصدره في الغالب الخفافيش، وقد اكتشفت أول حالة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 (Reuven.S:20220)، وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً للمرض في الحمي والإرهاق وعدوى الجهاز التنفسي والسعال الجاف، واحتقان الأنف، أو الرشح أو ألم الحلق، أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أي أعراض ودون أن يشعروا بالمرض، ويتعافى معظم الأشخاص نحو 80% من المرض دون الحاجة إلى علاج، وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

2/2 تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية
انتشر فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) في أكثر من 180 دولة حول العالم، ليصل العدد الإجمالي للمصابين أكثر من 121 مليون إنسان، ووفاة ما يقارب 2.6 مليون إنسان، والمتعافين 98 مليون متعافي تقريباً وذلك حتي 11 مارس 2021 وفقاً لاحصائيات فيروس كورونا في العالم. وسجلت أول حالة في السعودية كانت يوم 02 مارس 2020، وللسيطرة على الجائحة فرضت المملكة حظر تجوال جزئي في مارس 2020 في أغلب مدن المملكة (عفانه، 2020). وقد تم تخفيف أوقات الحظر في الفترة من 26 أبريل حتى 13 مايو من (9 صباحاً حتى (5 مساءً في كل المدن باستثناء مكة المكرمة، وبلغ عدد المصابين في المملكة في الفترة (2 مارس 2020-16 مارس 2021) 383106 حالة مؤكدة، منها 3398 حالة نشطة تتلقى الرعاية الطبية، و560 حالة حرجة، فيما بلغ عدد حالات الشفاء 373130 حالة، والوفيات 6578. وأعلن وزير الصحة السعودي الدكتور توفيق الربيعه أنه بالرغم من رفع الحظر إلا أن تصاعد خطر فيروس كورونا المستجد مازال قائماً. وقد اتخذت الشركات الإجراءات الحمائية كإعادة تقييم سلسلة التوريد، والعوامل المتعلقة باستمرارية تشغيل الأعمال، وحماية الموظفين والحفاظ على السوق (OECD, 2020) حيث تمثل الأوبئة مخاطر تجارية على الشركات، لذا تضطر الشركات إلى مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والأمنية الصحية في الأسواق الناشئة واستيعاب القوى العاملة سريعة النمو مما يؤدي إلى الاضطرابات المجتمعية، وعدم اليقين السياسي، وعدم القدرة على الاستثمار في النظم الصحية. (Richard & Kavitha, 2020)

وقد تأثرت اقتصاديات الدول النامية بشكل كبير بأزمة كورونا في عدم مقدرتها علي الاستيراد، تضرر الأسواق المالية، انخفاض اسعار الطاقة، انخفاض التحويلات، تضرر السياحة والنقل والطيران، تباطؤ الاستثمار الاجنبي المباشر، توقف مشاريع تنموية عملاقة، فقدان الأسواق، بسبب عدم تناظر الاقتصاد الحقيقي مع الاقتصاد المالي، وسيطرة المضاربة. ولقد تأثرت السعودية من انتشار فيروس كورونا كغيرها من الدول، ونتيجة لارتفاع عدد الإصابات يوماً تراجعت الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أدى إلي تراجع الأسعار بشكل غير مسبوق مما انعكس على مبيعات مختلف القطاعات في السوق السعودي. وبالرغم من اعتماد الحكومة عدة إجراءات نقدية ومالية لاحتواء الأزمة إلا أن مؤشر السوق “تاسي” كان أقل من مستواه في شهر فبراير 2020 بنسبة 17.8، وقد تأثرت جميع القطاعات سلباً من الجائحة باستثناء قطاع الاتصالات، والتجزئة، والقطاعات الأكثر تأثراً كانت ذات الصلة بالسفر والسياحة والترفيه وتستغرق وقتاً أطول للتعافي، بينما يختلف تأثير الجائحة من قطاع لآخر بناءً على طول فترة الحظر ونمو القطاع، وسنعرض مدي تأثر القطاعات الاقتصادية بفيروس كورونا في السعودية علي النحو التالي: (تقرير الجزيرة كابيتال، 2020; تقرير الاستثمار كابيتال، 2020)

أولاً: قطاع النفط:

شهدت صناعة النفط أسوأ مرحلة على مدار 100 عام، فقد تسبب فيروس كورونا (كوفيد - 19) في تراجع الطلب على النفط بأكثر من 18% مما أدى لانخفاض أسعاره بـ 70%، وانخفضت إيرادات النفط الحكومية في الربع الأول 2020 بنسبة 24.0% عن الربع المماثل من العام السابق لتسجل 129 مليار ريال سعودي. وارتفاع النفقات ليصل عجز الموازنة في الربع الأول 2020 إلى 34.1 مليار سعودي بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الإنفاق المالي وتراجع الإيرادات المالية، ويتوقع أن تسجل المملكة هذا العام أكبر عجز في ميزانيتها بما يقدر بـ 420 مليار ريال سعودي.

ثانياً: قطاع الاتصالات:

أثرت الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا على قطاع الاتصالات، حيث أدى تعليق رحلات العمرة وحظر السفر إلى انخفاض مبيعات شرائح الاتصال. ونتيجة لتراجع أسعار النفط والتأثير السلبي للحظر على الشركات فقد تراجع الإنفاق على الرقمنة في 2020، مما سيؤثر بدوره على قطاع حلول الشركات لدى مشغلي الاتصالات. في المقابل، زاد الطلب على خدمات البيانات حيث يدرس الطلاب ويعمل معظم الأشخاص من المنزل، وأصبحت خدمة الإنترنت وسيط قوي للاتصالات، وأدى تخفيض سعر الفائدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي إلى التخفيف من تكاليف التمويل لشركتي موبايلى وزين، لذا شهد قطاع الاتصالات تأثيراً إيجابياً طفيفاً من فيروس كورونا.



ثالثاً: قطاع النقل والطيران:

أثر حظر السفر الدولي والمحلي وتعليق الحج على الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة السعودية للخدمات الأرضية وشركة الخطوط السعودية للتموين، وتأثرت إيرادات الشركة السعودية للخدمات الأرضية وشركة الخطوط السعودية للتموين بشكل كبير بسبب اعتمادها على عمل المطارات والرحلات الجوية. وكان القطاع الأكثر تأثرًا بالجائحة هو قطاع السفر والضيافة، وقد أستغرق فتح منشآت هذا القطاع وقتاً أطول مقارنة ببقية القطاعات. ويفضل الابتعاد عن الاستثمار في هذه القطاعات إلى حين تطوير لقاح ضد فيروس كورونا. والعكس القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك مثل الأغذية والمرطبات والاتصالات والرعاية الصحية تشكل فرصاً استثمارية، حيث إن العوائد تكون مستدامة على المدى البعيد بسبب جائحة الكورونا. ولقد ذكرت منظمة الطيران المدني الدولي التابعة للأمم المتحدة انخفاض أسعار أسهم شركات الطيران بـ 25%، وتوقعت أن اليابان تخسر 1.29 مليار دولار من عائدات السياحة بسبب انخفاض عدد المسافرين، بينما تخسر تايلاند 1.15 مليار دولار (ICAO, 2020).

رابعاً: قطاع البنوك:

أثر فيروس كورونا تأثيراً سلبياً على الاقتصاد السعودي ككل، وعلى القطاع المصرفي السعودي بشكل خاص، حيث زاد الطلب على القروض الممنوحة من البنوك لقطاع الشركات بهدف السيطرة على تداعيات جائحة كورونا، وانخفضت أرباح البنوك السعودية وصافي دخلها من العمليات المختلفة في النصف الأول من عام 2020 مقارنة مع النصف الأول من العام السابق، وارتفع مخصص خسائر الائتمان للبنوك إلى 93.3% لفترة الثلاث أشهر لعام 2020م. واستطاعت المملكة العربية السعودية من تخفيف الآثار السلبية لهذه الجائحة على العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال الحزم الاقتصادية التي قامت وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي لانقاذ الاقتصاد السعودي ومنها تخفيض معدلات اتفاقيات إعادة الشراء وأسعار الفائدة (عفانه، 2020)، وأشار (KPMG, 2020) في تقريرها أن الأوضاع الائتمانية الجيدة حتى فبراير 2020 قد مكنت من ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 3.9% إلى 2.540 مليار ريال سعودي، بينما ارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 1.5% ليصل إلى 1.835 مليار ريال سعودي. وسجل إجمالي القروض نمو بلغ 4.96%.

خامساً: قطاع صناديق الاستثمار العقاري

أثر انتشار فيروس كورونا على قطاع صناديق الاستثمار العقاري، وأصبحت الشركات التي تعمل في قطاع الضيافة بمكة المكرمة والمدينة المنورة هي الأكثر تضرراً بسبب الحظر، وشهدت صناديق الاستثمار العقاري المالكة للمراكز التجارية تأثيراً سلبياً نتيجة لتوقف الأعمال. وتلقت الشركات العاملة في القطاع التجاري طلبات لتخفيض الإيجارات حتى العودة للوضع الطبيعي للعمل، وانخفاض عدد قليل

من العقود القائمة بسبب تأثير فيروس كورونا على عمليات الشركة. لذا كان لفيروس كورونا “كوفيد - 19” تأثير سلبي إلى حد ما على أداء القطاع والأسعار.

سادساً: قطاع البتروكيماويات

أثر فيروس كورونا على سوق النفط والبتروكيماويات، وأنخفضت أسعار المنتجات البتروكيماوية نتيجة لانخفاض الكبير في أسعار النفط. مما أدى إلي تقليص هامش الشركات البتروكيماوية السعودية بسبب الاعتماد على التكلفة الثابتة للمواد الأولية بحدود 40%، وفقدت الشركات السعودية الميزة التنافسية للتكلفة مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية، لذا أثر الفيروس تأثير سلبي على القطاع نتيجة لانخفاض الطلب والأسعار والهوامش.

سابعاً: قطاع التجزئة

نتيجة للحظر أغلقت شركات التجزئة العديد من متاجرها وتأثرت نتائجها في عام 2020، وبالرغم من فتح المتاجر في شهر رمضان ولكن كانت حركة البيع منخفضة بسبب الخوف من الازدحام والاختلاط، وإجراءات مشغلي المتاجر لضمان التباعد الاجتماعي. ونتوقع أن يتأثر قطاع التجزئة للمواد الأساسية بشكل إيجابي، بينما فئة تجزئة السلع الكمالية ستتأثر سلباً، ويمكن توقع بدء التعافي التدريجي اعتباراً من أواخر العام الحالي.

ثامناً: قطاع الرعاية الصحية

طلبت الحكومة إغلاق بعض العيادات من شركات الرعاية الصحية مثل طب الأسنان والأمراض الجلدية، مع مراعاة الحذر عند زيارة المستشفيات نظراً لزيادة عدد حالات الإصابة، والتي من المتوقع أنها ستستمر على المدى القصير حتى بعد الانتهاء من فيروس كورونا، وأيضاً سبب الحظر في معاناة المرضى من الاستفادة من خدمات العيادات الخارجية والفحوصات الدورية وتراجع عدد الزيارات اليومية، مما أثر سلباً على إيرادات العيادات الخارجية، وهذا انعكس بدوره علي تأثير سلبي بشكل طفيف على القطاع.

تاسعاً: قطاع الأسمنت

بسبب الجائحة وفترة الحظر تأثر القطاع في الربع الثاني 2020 حيث توقفت معظم مشاريع الإنشاء، وبالتالي كان الأداء لشهر أبريل ضعيفاً، حيث نتوقع تراجع الإرساليات خلال الشهر بحدود 60%. سيتم تأثر الحظر الحالي ولكن بدرجة أقل بعد أبريل نتيجة لاستئناف نشاط الإنشاء. لذا أثر وباء



كورونا سلبياً على القطاع حيث انخفض الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبيرة، وفي حالة توقف الدعم الحكومي لقطاع الإسكان سيؤثر ذلك بالسلب على قطاع التشييد والبناء وقروض الرهن العقاري.

ونتيجة للتدابير الاحترازية التي اتخذتها السعودية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، أنعكس ذلك سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، لذا اتخذت الحكومة العديد من المبادرات لمساعدة القطاع الخاص (بلوافي، 2020)، والشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 50 مليار دولار حيث إنها الأكثر تضرراً من الجائحة، كما قدمت حزمة مالية للتخفيف الاقتصادي بقيمة 70 مليار ريال سعودي لتنفيذ هذه المبادرات. ومن ضمن المبادرات، إعفاء رسوم العمالة الوافدة حتى 30 يونيو 2020 لمن انتهت إقاماتهم، تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة السلع الانتقائية لفترة 3 شهور، تأجيل دفع رسوم البلديات ورسوم الخدمات الحكومية المستحقة على القطاع الخاص لمدة ثلاث أشهر، تأجيل الدفعات المستحقة لمبادرة الإقراض غير المباشر لمدة عام، تغطية رواتب 60% من الموظفين السعوديين وفقاً لنظام ساند، مع خصم بنسبة 30 % على فواتير الكهرباء للإشتراكات الصناعية والتجارية والزراعية لمدة شهرين. وفي مارس 2021، أصدر الملك سلمان عدداً من المبادرات التحفيزية للمنشآت العاملة في قطاع الحج والعمرة تضمنت إعفاء مرافق الإيواء من الرسوم السنوية لرخص الأنشطة التجارية البلدية في مدينتي مكة والمدينة المنورة، وإعفاء المنشآت من المقابل المالي على الوافدين لمدة (6) أشهر، وتجديد تراخيص وزارة السياحة مدة (سنة) دون مقابل، وتأجيل تحصيل رسوم تجديد الإقامات للوافدين مدة (6) أشهر، وتأجيل تحصيل الرسوم الجمركية للحافلات الجديدة لموسم حج 1442 هـ — مدة (3) أشهر وتقسيتها على مدى (4) أشهر بدءاً من تاريخ الاستحقاق. (ويكيبيديا، 2021)

وأكدت دراسة (الهرش، 2020) أن لفيروس كورونا تداعيات عديدة علي المؤشرات الاقتصادية، منها انخفاض أسعار النفط، ارتفاع أسعار الذهب، نقص في المستلزمات والأدوات الطبية، زيادة الطلب على السلع الاستراتيجية الغذائية، تقلب في أسعار صرف العملات، تراجع قطاع السياحة، تعطل الحركة التجارية، زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف، انخفاض مؤشرات الأسواق المالية، تضرر قطاع الطيران، خسائر كبيرة للشركات، انحسار الطلب العام، توقف الأنفاق الرأسمالي، انخفاض عائدات الدول وتراجعها، أزمة دين وتحمل المدينيين والشركات الصغرى المخاطر. وللتعامل مع هذه الأزمة ولتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية، قامت العديد من الدول باتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات منها: ضح البنوك المركزية السيولة في الأسواق، تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، تقديم أعانات اجتماعية للفقراء، إنشاء صناديق دعم القطاع الصحي، مساعدة العاطلين عن العمل (زكريا، 2020)، تخفيض الفائدة المصرفية، توجيه القطاع الخاص لانتاج مستلزمات طبية،

تفعيل الخدمات الالكترونية، استخدام الصناديق السيادية لتعزيز السيولة، تأجيل أقساط القروض البنكية، تأجيل دفع المواطنين لأقساط المدفوعات الحكومية، فرض قيود علي التصدير، سياسة تحديد الأسعار، مركزية علاج الوباء وتعطيل التأمين الصحي الخاص، تعطيل الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية، إعادة هيكلة الأنفاق الحكومي.

3/2 تأثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على إعداد التقارير المالية السنوية
أثر انتشار فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي مما انعكس علي الأداء المالي للشركات في الوقت الحالي والمستقبلي، ولقد أثرت الجائحة علي أسلوب عمل المحاسبين والمراجعين من خلال ممارسة العمل عن بعد، والاجتماعات مع العملاء عبر التليفون والانترنت، والاستعانة بالحوسبة السحابية، وتنفيذ إجراءات العمل المحاسبي بالاعتماد علي أحدث التقنيات للتخلص من الأوراق، والاستعانة بمصادر خارجية لإدارة العمل المحاسبي، والتركيز علي الأنشطة الأكثر قيمة في الاستثمار، لذا علي المحاسبين صقل مهاراتهم حتي يكونوا أكفاء بدلا من فقدان وظائفهم. (Linda et al.,2020; Moyer,2020)

ولقد واجه المحاسبين عدة تحديات عند اعداد القوائم المالية في ظل الأزمة، لذا ينبغي معالجتها لانها تتطلب إفصاحات خاصة عند إعداد تلك القوائم، منها ما يلي: (أرديني، 2020; GTIL, 2020)

(1) انخفاض قيمة الأصول غير المالية: بسبب الظروف الاقتصادية وعدم التأكد نتيجة انتشار جائحة كورونا أدي ذلك الي انخفاض حاد في أسواق الأسهم وأسعار السلع، وهذا وضع المحاسبين أمام تحديات في إعداد التنبؤات اللازمة لتقدير مبالغ الأصول القابلة للاسترداد، والذي يتطلب اختبار انخفاض قيمة هذه الأصول لتحدي الانخفاض سنوياً.

(2) قياس خسائر الائتمان المتوقعة: نتيجة لجائحة فيروس كورونا يجب مراعاة التوقعات الاقتصادية السلبية وصعوبات التدفق النقدي وتنبؤات الوحدة الاقتصادية للظروف المستقبلية، والتي قد تؤدي إلى زيادة في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب تخلف بعض المقرضين عن السداد، والخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة والقروض ... الخ

(3) قدرة المنشأة علي الاستمرارية: يتطلب من الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن تأثير الجائحة علي الاستمرارية أو إذا كان هناك شك في استمراريته، وأكدت دراسة (ساكر & درجمون، 2020) أن لتداعيات فيروس كورونا تأثير مباشر وغير المباشر علي العديد من الممارسات المحاسبية لمنشآت الاعمال، مع ضرورة حرص الإدارة علي انعكاس المعلومات التاريخية والمستقبلية في التقارير المالية المعدة علي أساس فرض الاستمرارية، وبصفة خاصة ظروف عدم التأكد التي سببها الفيروس، مع اعتبار الاحداث الناتجة عن تداعيات الجائحة ضمن التقارير المالية للسنة



- المنتية 2019 علي أنها احداثا "غير قابلة للتعديل" وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم (10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" وعلي الرغم ذلك كان هناك توجهات ضرورية بضرورة الإفصاح عن البنود غير المعدلة واعتبارها احداث قابلة للتعديل ضمن التقارير المالية للسنة المنتية 2020، وأيضاً يتطلب من المحاسبين الإفصاح عن أية مخاطر مصاحبة لها في مرفقات القوائم المالية، مع الإبلاغ عن المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في تقرير الادارة. لذا أثرت جائحة كورونا علي الوظيفة المحاسبية فيما يتعلق بوظيفة القياس: تعامل نتائج تأثير كورونا في التقارير المالية في السنة المنتية 2019 علي أنها حدثا غير قابل للتعديل بالتوافق مع المعيار IAS10 ووظيفة الإفصاح: بأن علي الشركات الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي.
- (4) قياس القيمة العادلة: تؤثر جائحة كورونا على أحداث اضطرابات في السوق، لذا يجب على الشركات تقييم تلك الآثار على القيمة العادلة لاستثماراتها، فقد سجلت الاستثمارات في الأسهم انخفاض كبير في القيمة العادلة، وقد تواجه الاستثمارات في حقوق الملكية تحديات تشير إلى أن الاستثمار قد لا يكون قابلا للاسترداد، وعليه فإذا كان هناك انخفاض حاد في القيمة العادلة للعديد من الأصول المالية، يتطلب ذلك من المحاسبين إعادة النظر في متطلبات القياس وتقدير خسائر انخفاض القيمة العادلة.
- (5) الشهرة: يمكن أن تؤثر جائحة كورونا على الشهرة نتيجة لعدة عوامل منها انخفاض في أسعار أسهم الشركات، مما يؤدي إلى تجاوز القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة رأس المال السوقي لها، تغيير سلبي في مناخ العمل والعوامل القانونية للمنشأة، وهذا يتطلب من المحاسبين معالجة تلك الآثار عند إعداد القوائم المالية.
- (6) السياسات المحاسبية: بسبب اثار جائحة كورونا تم الخروج عن مبدأ الاتساق والثبات في العرض عند إعداد القوائم المالية بهدف ضمان قدرة الوحدة الاقتصادية على التكيف مع الظروف المتغيرة باستخدام طرق محاسبية مختلفة، مثلا أدى تفشي فيروس كورونا إلى انخفاض حجم المبيعات أو في سلاسل التوريد، أو قياس المخزون باستخدام أي طريقة أخرى، لذلك يجب على الشركات إعادة تقييمها لتحديد حجم الضرر أو التلف أو التقادم الناتج عن آثار الجائحة.
- (7) خطط إعادة الهيكلة: نظراً للتدهور الاقتصادي بسبب جائحة كورونا، قد تضطر المنشأة إلى بيع أو إغلاق جزء من أعمالها. لذا يجب على الإدارة أن تنظر إلى تصنيف الأصول طويلة الأجل اما أصل محتفظ به للبيع أو إذا كان أي جزء من أعمالها مؤهلا للعرض كعملية متوقفة. ويتعين على المحاسبين أن يتنبهوا إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة" لديه شروط محددة ليتم الاحتفاظ بها للبيع.

(8) مخاطر الأدوات المالية: في ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة التي سببها فيروس كورونا، قد تجد المنشأة نفسها خاضعة لمخاطر مثل الائتمان أو السيولة أو مخاطر السوق. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية أن تفصح المنشأة عن تحليل الحساسية، ويجب على الإدارة تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى الكشف عن المخاطر الإضافية أم لا، وقد تحتاج إلى إجراء حسابات الحساسية باستخدام نطاق أكبر لمتغيرات المخاطر أو النظر في اتجاه التغيير الذي يعكس التوقعات الناتجة عن الجائحة.

(9) المخزون: أدت تأثيرات فيروس كورونا السلبية إلي انخفاض معدل دوران المخزون، وقد تؤثر علي قابلية استرداد أرصدة المخزون، ويكون هناك صعوبات في تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق، لذا يجب علي المحاسبين الإفصاح عن الآثار التي سببتها الجائحة علي القيمة المقدرة الصافية للمخزون.

(10) المحاسبة عن عقود الايجار: قد يؤدي فيروس كورونا الي تعديلات في عقود الايجار، وكيفية تطبيق متطلبات المعيار الدولي رقم (16) في ظل الجائحة، لذا يتطلب اعادة النظر في الاتفاق بين المؤجر والمستأجر وممارسة الاجتهاد من قبل الإدارة، وأن تكون المعلومات المفصح عنها كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم آثار التغييرات في دفعات الايجار نتيجة لظروف الجائحة علي كلا من المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

ولقد نشرت عدة تقارير توضح تأثير جائحة كورونا علي التقارير المالية وآثارها علي الممارسات المحاسبية ومهنة المحاسبة والمراجعين، منها تقرير (PWC) الآثار المحاسبية لجائحة كورونا، (EY) طبق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الاعترافات المحاسبية لتفشي جائحة كورونا، (KPMG) الآثار المحاسبية لجائحة كورونا، (Deloitte) معايير التقارير المالية الدولية تحت المجهر: الاعترافات المحاسبية المتعلقة بجائحة كورونا.

ويري (أبو طالب، 2020) أن جائحة كورونا 19 المستجد أثرت علي نظرية ومهنة المحاسبة وعلي الفروض المحاسبية الأساسية ومنها فرض الاستمرارية والتي يتطلب الإفصاح عنه في قائمة الايضاحات المتممة للقوائم المالية في كل الحالات سواء الشركة مستمرة أو لديها شك في الاستمرار ليضمن أصحاب المصالح مع الإفصاح عن حالات الشك المؤثر بشكل واضح ومفصل ومدى تأثيره علي النواحي المالية والفنية والاقتصادية، وكذلك فرض الثبات حيث لجأت المنشآت إلي تغيير سياساتها المحاسبية وتغيير طريقة العرض المحاسبي نتيجة للمشاكل المالية والاقتصادية والفنية التي أثرت علي نشاطها بهدف تقليل الاستفادة من تطبيقه مما أثر علي عملية عقد المقارنات بين الفترات المالية بشكل سلبي وزيادة التلاعب في الحسابات وضعف الاستفادة من التحليل المالي والمحاسبي. وأشار



أيضاً أن الجائحة تؤثر علي الفروض المحاسبية من خلال ظهور فروض محاسبية جديدة او تعديل فروض محاسبية قائمة مثل فرض الاستمرار والثبات، وكذلك تؤثر علي المعايير محاسبية جديدة او تعديل في معايير قائمة، بالاضافة الي تأثيرها علي مهنة المراجعة من حيث زيادة أعمال ومهام المراجعة مع ظهور أعباء جديدة علي المراجعين. مثلاً المعيار الدولي رقم (10) والمصري رقم (7) "الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" تطلب ضرورة تعديل بنود القوائم المالية والافصاح عنها في نفس الوقت نظراً لتأثير الجائحة علي حجم المبيعات والعمالة وارتفاع الاسعار وتقييم المخزون وانخفاض حجم الاستثمارات المالية والتذبذب في اسعار الأوراق المالية وانخفاض حجم الاستثمارات المالية. وكذلك المعيار المحاسبي الدولي (8) والمصري (5) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء، حيث أن الجائحة أعطت الفرصة للشركات للخروج عن تطبيق المعايير المحاسبية، مع ضرورة اصدار معايير محاسبية او سياسات جديدة. وأثرت كورونا علي التغييرات المحاسبية من خلال التوسع في المخصصات او ظهور مخصصات جديدة مثل مخصص مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا 19 المستجد.

وأوضحت دراسة (الجبلي،2020) أن من أهم العناصر التي يتطلب معالجتها محاسبياً نتيجة لتأثيرها بجائحة كورونا ما يلي: إعداد تقديرات المراجعة النقدية المتوقعة، قياس استرداد الأول وانخفاض قيمتها، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية، تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة، الأحداث بعد الفترة المشمولة بالتقرير، تعديلات العقود، الاحداث بعد انتهاء فترة التقارير المالية.

وأكدت دراسة (متولي،2020) علي وضوح معايير المحاسبة الدولية حيث نص المعيار الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" علي أنه يجب علي الإدارة أن تقوم بتقييم قدرة المنشأة علي الاستمرار، وتعد البيانات المالية علي هذا الأساس ما لم تكن المنشأة في طور التصفية، ويجب الإفصاح عن الشكوك حول قدرة المنشأة علي الاستمرار، ويجب علي الإدارة أن تأخذ جميع المعلومات المستقبلية ولمدة عام في الحسبان. واقترحت الدراسة أنه يجب علي المنشأة أن تأخذ الآثار الاقتصادية في ظل انتشار فيروس كورونا وتقييم المنشأة من حيث الاستمرارية بالاعتماد علي قدرتها علي سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك تحديد مستويات السيولة والربحية ومصادر التمويل وطرق السداد وجدولة الديون، كما عرضت معيار المحاسبة الدولي رقم (10) "الأحداث بعد فترة التقرير" وفي ظل انتشار الجائحة بعد تاريخ إعداد الميزانية في 2019/12/31، تطلب المعيار ضرورة الإفصاح عن الاحداث التي نشأت بعد فترة التقرير من حيث طبيعة الحدث وتقرير أثره المالي، وأكدت علي ضرورة الإفصاح والتنبؤ والمقارنة بين مستويات الأرباح والتدفقات النقدية والمعلومات المالية المستقبلية كحدث للمنشأة قبل

انتشار الفيروس وبعده، ويجب علي المنشآت الإفصاح بالقدر الكافي في حالة توافر تلك المعلومات حيث يتوقف ذلك حسب هياكل التمويل وطبيعة الأنشطة وطرق وآليات السداد والمساعدات والتسهيلات من قبل الدولة لكل مشروع.

وأشارت دراسة (المغامس، 2020) إلي أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تؤكد على أن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في السعودية مبنية على المبادئ والتي تتطلب من الإدارة القيام بقدر من الاجتهاد لتطبيق متطلبات المعايير، ومنها ما يتعلق باستمرارية المنشأة. ولقد نص المعيار الدولي للمحاسبة رقم (1) على أنه يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية أن تجري تقيماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويجب على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها، وعندما تكون الإدارة على علم عند إجرائها للتقييم بشكوك كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فيجب عليها أن تفصح عن حالات عدم التأكد. وفي حالة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا، فإن على الإدارة أن تأخذ المعلومات المستقبلية للاثني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال أو القدرة على سداد الديون، أو فيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لحزمة التسهيلات والدعم التي قدمتها الدولة للأعمال التجارية المتأثرة بانتشار الفيروس.

وقامت دراسة (حسن، 2020) بإجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة استبيان موجهة الي (4) فئات المهتمين بالتقارير المالية وتشمل المراجعين الخارجيين، المحللين الماليين، المديرين الماليين، والاكاديميين بهدف بيان مدي أهمية تطبيق قرار وزارة الاستثمار بأضافة معايير المحاسبة رقم (47) الادوات المالية، (48) الايراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير علي جودة المعلومات بالتقارير المالية في البيئة المصرية في ظل جائحة كورونا، وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة في ظل جائحة كورونا يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تم التعبير عنها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تخفيض اخطاء الاعتراف والقياس وكذلك إزالة عدم التناسق والتضارب والضعف في المعايير السابقة.

وتوصلت دراسة (محمد & أحمد، 2020) إلي أن هناك فوراق في منهجية القياس والاعتراف المحاسبي بالخسائر الائتمانية بين (ASC 326) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، والمعيار الدولي (IFRS 9) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي IASB، وتوصلت أيضاً إلي



حدوث تأثيرات متوقعة علي الاعتراف والقياس المحاسبي نتيجة لأثر تداعيات كورونا والتي تختلف حسب الجهود المبذولة من البلدان للسيطرة علي الفيروس.

وتقترح الباحثة أنه يجب أن ينعكس انتشار فيروس كورونا علي زيادة مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية السنوية، حيث يتطلب من المحاسبين الإفصاح عن مدي التزام الشركات بالاجراءات الاحترازية من خلال توزيع الأقفعة الواقية والكحول وتعقيم مواقع العمل للحفاظ علي سلامة العاملين والعملاء، وحظر حركة العاملين وتقليل عدد ساعات العمل وتفعيل العمل عن بعد، مع استمرار الشركات في دفع رواتب العاملين خلال الازمة كجانب من المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمساهمة في التبرعات الاجتماعية لتوفير العلاج والأجهزة الطبية للحد من انتشار المرض، ومساهمة الشركات في نشر الوعي المجتمعي الوقائي من الفيروس وكيفية التعامل مع المصابين، وزيادة الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية التي تحملتها الشركات لمواجهة الفيروس مع توضيح دور الإدارة اتجاه الازمة في التقارير المالية.

وتتوقع الباحثة أن انتشار فيروس كورونا سوف يؤثر علي مستوى الإفصاح عن المخاطر غير المالية في التقارير المالية حيث أن الجائحة أدت إلي زيادة عدم التأكد والمخاطر التي تتعرض لها الشركات مثل زيادة مستوى مخاطر العمليات والتشغيل، ومخاطر تقادم المخزون، ونظراً لزيادة التحول الرقمي خلال الازمة أدي ذلك إلي زيادة الإفصاح عن مخاطر التكنولوجيا، ونتيجة للتأثير السلبي للفيروس علي جميع القطاعات خاصة قطاعي السياحة والطيران أنعكس ذلك علي زيادة مخاطر الصناعة وبالتالي زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر الصناعة في التقارير المالية، ومخاطر تقييم أداء العاملين، وزيادة المخاطر التنظيمية والسياسية الاستراتيجية، وزيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر استمرارية الشركة. وأيضاً تتوقع الباحثة أن لجائحة فيروس كورونا تأثير علي مستوى الإفصاح عبر الانترنت في التقارير المالية حيث أن زيادة التحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا الرقمنة وعدم الاعتماد علي الملفات الورقية، يزيد من مستوى عرض القوائم المالية علي شبكة الانترنت، مع نشر تقارير الادارة والمراجعين، وإتاحة بيانات الحوكمة مثل قرارات مجلس الإدارة وغيرها، وعقد الاجتماعات عن بعد، وزيادة الإفصاح الالكتروني تقارير الاستدامة لبيان المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الازمة.

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين جائحة فيروس كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية

تعرض الباحثة في هذا الجزء تحليل أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات في السوق المالية السعودية، وذلك لاستكشاف طبيعة العلاقة بين انتشار فيروس كورونا وبين تقلبات القيمة السوقية لأسهم الشركات، وتحديد مدى أهمية الدور الذي أحدثته تلك الجائحة في التأثير على مؤشرات السوق المالية السعودية.

لقد ساهمت الإجراءات الاحترازية المتبعة من كافة دول العالم في أحداث تأثيرات كبيرة على النواحي الاقتصادية لمنشآت الأعمال بصفة عامة وعلى أسواق الأوراق المالية بصفة خاصة. وأشارت دراسة (الشمري، 2020) إلى تقرير شركة الراجحي المالية التي يوضح انعكاس جائحة فيروس كورونا على أوضاع الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية، وأن المخاوف المتزايدة من تفشي فيروس كورونا تسببت في زيادة التقلبات في سوق الأسهم وتسجيل انخفاض لاستيعاب التأثير على الشركات. وأكد تقرير (خبیصة، أكتوبر 2020) أن البورصة السعودية فقدت نحو 130.6 مليار دولار من القيمة السوقية للشركات بسبب تفشي فيروس كورونا مدفوعة بتضرر أسعار النفط العالمية الذي أثر سلباً على سهم شركة "أرامكو" السعودية، وتراجعت البورصة السعودية بنسبة 4.7% تحت ضغوطات نتائج سلبية للشركات الكبرى المدرجة عن الشهور التسعة الأولى 2020، وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية (تأسي) بمقدار 391.36 نقطة، وقد أظهرت بيانات غالبية القطاعات في البورصة تراجعاً متبايناً، إذ تراجعت مؤشرات 18 قطاعاً بينما ارتفعت ثلاثة قطاعات فقط.

وأيد تقرير (درويش، 2020) هبوط المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية إلى 14% خلال الربع الأول 2020 نتيجة لتفشي فيروس كورونا، وانخفاض القيمة السوقية للقطاعات الرئيسية كالبنوك والمواد الأساسية والطاقة. ولكن سرعان ما تماسك سوق الأوراق المالية السعودية "تداول" بسبب الحزم الاقتصادية الحكومية التي ضختها السعودية في النصف الأول من 2020 لمواجهة الجائحة، إضافة إلى عدة عوامل أخرى حافظت على استقرارها، ومنها توفر السيولة الجيدة، استقرار الوضع العام سياسياً واقتصادياً، وانخفاض الفائدة، والضرائب الصفرية، ثقة المستثمر في السوق والاقتصاد السعودي، إطلاق سوق المشتقات المالية لتساعد المستثمرين على التحوط من المخاطر.



وكشف تقرير (الدعفيس، 2021) عن تراجع القيمة السوقية لعدة قطاعات بسبب تداعيات القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا خلال عام 2020 منها قطاع الخدمات التجارية والمهنية بفقدته نسبة 14.9% من قيمته، وقطاع البنوك تراجع بنسبة 6.4% وضمن قطاع البنوك، تراجعت أسعار 9 من أصل 11 سهما من أسهم قطاع البنوك، يليه قطاع العقارات وقطاع الطاقة بفقدتهما نسبة 3.6%، و1.0% من قيمتهما على التوالي، وتأثر أداء قطاع الطاقة بصفة عامة بتراجع سعر سهم أرامكو السعودية بنسبة 0.7% وتراجع سعر سهم شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات بنسبة 36.2%، بينما سجلت بقية الأسهم المدرجة ضمن المؤشر بعض المكاسب. وكان سهم المصافي العربية السعودية من أفضل الأسهم أداءً على مستوى البورصة خلال العام بمكاسب بلغت نسبتها 135.4%. وعلي العكس هناك قطاعات كانت رابحة، فقد جاء مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية في الصدارة بمكاسب سنوية قاربت الضعفين. إذ تضاعفت أسعار كلا من السهمين المكونين للمؤشر خلال العام نتيجة مرونة شركات البرمجيات والفرص التي أتاحت لها خلال عمليات الإغلاق، وأيدت دراسة (نور، 2021) وجود علاقة بين انتشار فيروس كورونا وتراجع أداء سوق الأسهم السعودية خلال أكتوبر 2020.

وأوضحت دراسة (بونوار، 2020) تأثير أزمة كورونا علي الحكومات والعائلات والمؤسسات وسوق العمل وتدهور الاسواق المالية، وقد أدت إلي تصرفات غير رشيدة علي المستوي الفردي تتسم بالهلع وعدم التأكد خاصة في الأسواق المالية ورغبة المضاربين في التخلص من الأصول عالية الخطر من أجل البحث عن استثمار آمن كالذهب، مما يؤدي إلي انهيار القيم السوقية للشركات المسعرة وإفلاسها، ومثل كل أزمة يؤدي سلوك المضاربين في الاسواق المالية إلي الاخلال بالتوازنات الاقتصادية بعد التأثير السلبي علي الاستثمار والانتاج ومستوي التشغيل، ولن تسترجع الشركات قوتها الا بتدخل رشيد من الحكومات. وتوصلت الدراسة أيضاً إلي وجود علاقة بين تطور عدد الاصابات وتغير مؤشرات الأسواق المالية. وأشار (عفانة، 2020) إلي اتجاه المستهلكون للاحتفاظ بأموالهم في حسابات توفير بشكل متزايد نظراً لتقلبات سوق الأسهم بسبب جائحة كورونا.

وأشار تقرير (الخالدي، 2020) إلى وجود علاقة بين تفشي فيروس كورونا وربحية الشركات السعودية، حيث سجلت أرباح الشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية تراجعاً بنحو 37.1% بقيمة "38.6 مليار ريال" خلال الربع الثالث من عام 2020 لتبلغ 65.6 مليار ريال مقابل 104.3 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2019، ومن أكبر القطاعات تراجعاً للأرباح جاء قطاع الطاقة، وقطاع شركات البتروكيماويات وقطاع البنوك، والاستثمار والتمويل، والخدمات الاستهلاكية، والنقل، والسلع طويلة الأجل، والخدمات التجارية والمهنية، وكذلك قطاع إدارة وتطوير العقارات.

وأوضح تقرير (الجزيرة كابيتال، 2020) تأثر سوق الأوراق المالية بفيروس كورونا حيث تراجع مؤشر السوق الرئيسي بمعدل 25.6% في 18 جلسة تداول منذ 20 فبراير 2020، ثم عاد للارتفاع بنسبة 10.5% وصولاً إلى 3 مليون 2020، لكنه لا يزال أقل بنسبة 17.8% من مستواه في منتصف فبراير 2020 وأقل بنسبة 29.7% من مستوى 9.361 نقطة في 1 مايو 2019. وتوقع التقرير أن تؤثر الجائحة على الأسعار ومزيد من التراجع في السوق، حيث تأثرت معظم القطاعات سلباً من الجائحة وأعلنت العديد من الشركات عن تأثر نشاطاتها نتيجة لهذه الجائحة مما ينعكس علي النتائج المالية للشركات. وتوقع التقرير إعلان العديد من الشركات عن صافي خسارة عن السنة المالية 2020 حيث يختلف الأداء الربحي من شركة لأخرى حسب القطاع الذي تنشط فيه الشركات.

قام (Ashraf, 2020) بدراسة العلاقة بين عوائد أسواق الأسهم ووباء (COVID-19) باستخدام حالات (COVID-19) المؤكدة والوفيات بالتطبيق علي 64 دولة خلال الفترة من 22 يناير 2020 إلى 17 أبريل 2020، وتوصلت الدراسة إلي أن أسواق الأسهم استجابت بشكل سلبي للنمو في حالات (COVID-19) المؤكدة أي أن عوائد سوق الأوراق المالية تراجعت مع زيادة عدد الحالات المؤكدة، وتختلف هذه الاستجابة بمرور الوقت اعتماداً على مرحلة تفشي المرض، وأيضاً استجابة أسواق الأسهم بشكل أكثر استباقية للنمو في عدد الحالات المؤكدة مقارنة بالنمو في عدد الوفيات.

وأشارت دراسة (متولي، 2020) إلي وجود بعض الآثار الاقتصادية السلبية من انتشار فيروس كورونا تتمثل في تقلص حجم العمالة في القطاع الخاص والعام مما يقلل الإنتاجية وانعكس ذلك بدوره علي تأثير ربحية تلك المنشآت سلبياً وانخفاض أسعار الأسهم للمنشآت المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية. أكدت دراسة (الوتار، 2020) علي أن فيروس كورونا يؤثر علي المبيعات وحجم الانتاج وانخفاض أسعار الأسهم وبالتالي يؤثر علي الأرباح المتوقعة والمعلن عنها في القوائم المالية للشركات، وهذا يؤثر علي مصداقية تلك القوائم، وقد تتعرض الشركات للإفلاس وهذا عكس ما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية من حيث حجم الموجودات وقوة المركز المالي للشركة في نهاية 2019، لذا يتوجب الإفصاح عن التغييرات التي تمت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة للميزانية العمومية. وعلى النقيض جاءت دراسة (Zachary, 2020) لتوضح أن انهيار القيمة السوقية لأسهم الشركات كان قادمًا، وأن فيروس كورونا كان مجرد شرارة حيث أن الأسواق كانت مهياً لنوع من التراجع على خلفية الأساسيات القوية للغاية لمعظم الشركات التي يتم تداول أسهمها علناً. ولكن فيروس كورونا سبب عدوي للأسواق المالية وتضررت الأسواق بشدة لكنها كانت تعمل بشكل ملحوظ، حيث أن الأنظمة الإلكترونية عززت عمل الأسواق بسلاسة حتى في الوقت الذي يواجهه فيه العالم بأسره الفيروس.



أكدت دراسة (المطارنة، 2019) على وجود عدة عوامل تؤثر على القيمة السوقية لأسهم الشركات منها الأرباح الموزعة، مضاعف سعر السهم، القيمة الدفترية للسهم، معدل دوران السهم، المخاطر المنتظمة وتشمل مخاطر السوق، مخاطر الصناعة، مخاطر التضخم، والمخاطر العامة مثل الكوارث الطبيعية والتي قد تؤثر على أداء الشركات. وخلصت دراسة (الشعار وآخرون، 2015) إلى وجود أثر إيجابي لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وأن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي وربحية الشركة يزيد من الأثر الإيجابي على القيمة السوقية. وعلي النقيض أن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي ومديونية الشركة لا يؤثر على القيمة السوقية. بينما كشفت دراسة (فضيل وآخرون، 2015) عن العوامل المؤثرة في سعر السهم السوقي في بورصة عمان خلال الفترة 1984-2011، ووجود علاقة طويلة الأجل وإيجابية بين الأرباح الموزعة، حجم التداول، العائد على السهم، وأسعار أسهم الشركات. وأيدت دراسة (حفصي وآخرون، 2019) إلى وجود علاقة إيجابية ذات معنوية احصائية بين ربحية السهم الواحد وسعر الإغلاق في بورصة عمان للأوراق المالية حيث أنها تفسر 91% من التغيرات في القيمة السوقية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من القيمة الاقتصادية المضافة ومعدل العائد على الأصول مع سعر الإغلاق في المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

مما سبق، تتوقع الباحثة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين انتشار جائحة فيروس كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات في السوق المالية السعودية، وهذا سوف نعرضه في الجزء التالي للدراسة.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المحتوي Content Analysis وبيانات فعلية من واقع السوق السعودي بهدف تحليل بيانات التقارير المالية التي تصدرها الشركات، ويمتاز هذا الأسلوب بالمصداقية العالية نظراً لاعتماده على بيانات مالية معتمدة خضعت للفحص من قبل مراجعي الحسابات خلال فترة الدراسة.

1/4 فروض الدراسة:

يمكن صياغة فرض العدم الرئيسي للدراسة كالتالي:

لا يوجد تأثير جوهري لانتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي، وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

1/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

1/2 لا يوجد تأثير جوهري لـ "إجمالي الوفيات من فيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

1/3 لا يوجد تأثير جوهري لـ "حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

1/4 لا يوجد تأثير جوهري لـ "الوفيات الجديدة من فيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

2/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة بسوق المال السعودي وعددها (203) شركة موزعة على (21) قطاع وفقاً لهيكله قطاعات السوق الجديدة في تداول بحسب المعيار العالمي لتصنيف القطاعات (GICS) خلال الفترة (15 أبريل 2020 - 28 أغسطس 2020)، وسبب اختيار هذه الفترة الزمنية نظراً لأنه في تلك الفترة تم تسجيل زيادة كبيرة جدا في حالات كورونا يومياً بالرغم من وجود الإجراءات الصحية الوقائية والاحترازية، ولقد تأثرت كل القطاعات في السعودية بشدة من جائحة كورونا باستثناء بعض القطاعات الرئيسية مثل الاتصالات، وقطاع المواد الأساسية، وقطاع التأمين، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية، وقطاع إدارة وتطوير العقارات فقد كانت من أنشط القطاعات خلال عام 2020م، ومن القطاعات الأكثر تأثراً سلباً كانت القطاعات ذات العلاقة بالسفر والسياحة والترفيه والبنوك



والطاقة وسوف تستغرق وقتاً أطول للتعافي بعد انتهاء الجائحة، بينما يختلف تأثير الجائحة من قطاع لآخر اعتماداً على طول فترة الحظر والعوامل ذات العلاقة بنمو القطاع.

وسبب اختيار السوق المالية السعودية أنه بالرغم من تفشي فيروس كورونا إلا أنها لا تزال الأكبر من حيث القيمة السوقية والسيولة وكمية التداول في منطقة الشرق الأوسط، بجانب حزم التحفيزية الضخمة للاقتصاد من قبل الحكومة والبنك المركزي (درويش، 2020)، ولقد تم اختيار عدد (113) شركة تمثل 55.67% من المجتمع، وتنتمي لـ (16) قطاع لتمثل 76.19% من قطاعات السوق المالية السعودية لتكون عينة الدراسة^(*) وذلك لاختبار الفروض، حيث تم الاختيار وفقاً لمجموعة من الاعتبارات والمعايير على النحو التالي:

– هذه القطاعات من أكثر القطاعات تأثراً بانتشار جائحة فيروس كورونا في سوق المال السعودي (التقرير الإحصائي السنوي لتداول، 2020).

– توافر البيانات المالية خلال فترة الدراسة، فقد تم الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية من موقع هيئة سوق المال السعودي (تداول) www.tdawul.com، أو موقع أرقام www.argaam.com، أو موقع معلومات مباشر السعودية www.mubasher.info.

– توافر البيانات الخاصة بحالات الإصابة بفيروس كورونا أو الوفيات من خلال والبوابة الإلكترونية لوزارة الصحة السعودية <https://www.moh.gov.sa>، المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها <https://nhic.gov.sa>، والمركز الوطني للمعلومات الصحية <https://covid19.cdc.gov.sa>، وخريطة المركز الوطني للمعلومات الصحية <https://covid19.moh.gov.sa>

3/4 متغيرات الدراسة وقياسها:

المتغير التابع (Y):

ترى الباحثة ان المتغير التابع يمثل القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية ويرمز له بالرمز (Y)، ويعبر عن القيمة السوقية بالقيمة التي يباع بها السهم في سوق المال السعودي، وتتميز بالتقلب والتغير من وقت لآخر وفقاً للتغيرات التي تطرأ على الظروف المالية والاقتصادية للشركة، بالإضافة إلى التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة، وقد واجهت الباحثة مشكلة تحديد السعر، هل هو السعر السائد في نهاية كل فترة مالية؟ أم متوسط الأسعار خلال كل فترة مالية من فترات الدراسة؟ ومن منطلق أن البحث يهدف إلى قياس أثر انتشار جائحة كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات، فقد اتخذت الباحثة متوسط القيمة السوقية اليومية لأسهم الشركات السعودية خلال فترة الدراسة وذلك من الصفحة

(*) تظهر قائمة بعدد وأسماء القطاعات وعدد الشركات المكونة لعينة الدراسة في ملحق البحث.

الرسمية لموقع تداول (خانة المؤشرات المالية اليومية الرئيسية، والإصدارات الدورية) لكافة الشركات مقسمة حسب القطاعات:

https://www.tadawul.com.sa/Resources/Reports/DailyFinancialIndicators_ar.html

المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في مقاييس انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) خلال فترة الدراسة، ويرمز لها بالرمز (X)، وقد حددت الباحثة تلك المتغيرات التي قد تؤثر على المتغير التابع (القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي)، وتم قياس انتشار فيروس كورونا من خلال المتغيرات المستقلة التي قامت الباحثة باختيارها على النحو التالي:

- (1) إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا (Total Coronavirus Cases): ويرمز لها بالرمز (TCC)، وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا.
- (2) إجمالي الوفيات من فيروس كورونا (Total Coronavirus Deaths): ويرمز لها بالرمز (TCD)، وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الوفيات المؤكدة بفيروس كورونا.
- (3) حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا (New Coronavirus Cases): ويرمز لها بالرمز (NCC)، وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لحالات الإصابة بفيروس كورونا الجديدة.
- (4) الوفيات الجديدة من فيروس كورونا (New Coronavirus Deaths): ويرمز لها بالرمز (NCD)، وتقاس باللوغاريتم الطبيعي للوفيات الجديدة من فيروس كورونا.

وقد تم الحصول على البيانات السابقة من خلال المتابعة اليومية للحالات وذلك من خلال المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها (التحديث اليومي للحالات)، والمركز الوطني للمعلومات الصحية، والبوابة الإلكترونية لوزارة الصحة السعودية، وخريطة المركز الوطني للمعلومات الصحية.

ويحتاج قياس أثر هذه المتغيرات على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية إلى استخدام أحد النماذج الإحصائية التي تساعد في تحقيق هذا الغرض.. وهذا سوف تتناوله الباحثة في الجزء التالي.

4/4 نموذج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على أسلوب الإنحدار المتعدد في قياس وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك لأن هذا الأسلوب يأخذ في الاعتبار كل المتغيرات معاً، ودمج التأثيرات في معادلة واحدة، فإنه يعتبر من أفضل الأساليب المستخدمة بهدف الوصول إلى نموذج يتضمن أهم المتغيرات المؤثرة على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية.

لذا فإن النموذج المستخدم لاختبار فروض الدراسة سوف يأخذ الصورة العامة التالية:



$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + \varepsilon$$

$$= \alpha + \beta_1 TCC + \beta_2 TCD + \beta_3 NCC + \beta_4 NCD + \varepsilon \text{ MV per Sector}$$

وبدراسة متغيرات النموذج يتضح ما يلي:

MV per Sector: تمثل المتغير التابع، ويعبر عنه بمتوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات

وفقاً لقطاعات سوق المال السعودي

TCC: تمثل إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا

TCD: تمثل إجمالي الوفيات من فيروس كورونا

NCC: تمثل حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا

NCD: الوفيات الجديدة من فيروس كورونا

B1، B2، B3، B4: تمثل المعاملات المراد تقدير قيمتها، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغير

التابع والمتغيرات المستقلة.

5/4 الأسلوب الإحصائي المستخدم

يمكن للباحثة عرض خطة التحليل الإحصائي المستخدمة في هذه الدراسة بهدف اختبار الفروض الإحصائية، وخطواتها في النقاط التالية:

1. تشغيل البيانات السابق تحديدها على الحاسب الآلي من خلال برنامج (SPSS, V.25) للحصول

على الإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة.

2. استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لاختبار العلاقة

بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي اقترحتها الباحثة بهدف الوصول إلى نموذج رياضي

له القدرة على تفسير الظاهرة محل الدراسة بنسبة مقبولة إحصائياً.

3. دراسة معنوية النموذج باستخدام اختباري F، T، وتحديد R، R² للنموذج عند درجة ثقة 95%.

6/4 المعالجة الإحصائية لاختبار الفروض وتحليل النتائج:

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

توضح الجداول التالية (1/4)، (2/4) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة الأربعة لحالات

انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) والتي رمز لها بالرمز TCC، TCD، NCC، NCD،

وكذلك المتغير التابع المتمثل في القيمة السوقية لأسهم الشركات باستخدام (16) قطاع من قطاعات

سوق المال السعودي والتي رمز لها بالرمز MV per Sector خلال الفترة (15 أبريل 2020 – 28

أغسطس 2020) على النحو التالي:

جدول رقم (1/4): نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

Independent Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
TCC	136	5862.00	312924.00	159472.6544	1.05294E5	0.003	-1.537
TCD	136	79.00	3813.00	1542.0294	1242.18605	0.352	-1.379
NCC	136	493.00	4919.00	2261.3676	1036.69407	0.646	-0.574
NCD	136	3.00	58.00	27.5000	14.97652	-0.188	-1.231
Valid N (listwise)	136						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

جدول رقم (2/4): نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع وفقاً للقطاعات

Dependent Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
Energy Sector	136	6360178.95	7142452.34	6.6948E6	2.57684E5	.908	-.510
Capital Goods Sector	136	8407.89	11617.26	9784.3957	1224.46987	.381	-1.381
Commercial & Professional	136	9463.80	10618.20	9999.5658	448.03970	.225	-1.606
Transportation Sector	136	11017.59	13148.47	11978.8119	743.27981	.508	-1.130
Consumer Durables & Apparel	136	3719.15	5045.87	4211.5887	500.35775	.757	-.899
Consumer Services Sector	136	17474.39	21502.72	19105.8248	1462.08934	.637	-.909
Media and Entertainment	136	4987.50	6312.88	5390.7351	510.57525	1.205	-.393
Retailing Sector	136	28164.57	34148.10	30522.5151	2132.09049	.809	-.697
Food & Staples Retailing Sector	136	10308.40	12957.40	2+11940.102	777.74006	-.565	-.074
Food & Beverages Sector	136	82399.65	96585.82	89972.0564	4991.89186	.025	-1.463
Health Care Equipment & Svc	136	41748.45	58905.19	50406.6797	6842.48942	-.004	-1.686
Pharma, Biotech & Life Science	136	3240.00	4290.00	3671.2500	376.50564	.696	-.974
Banks Sector	136	531967.17	584704.22	550280.8479	19406.97266	1.076	-.490
Diversified Financials Sector	136	26815.37	28786.82	27650.2446	707.88192	.506	-.946
Utilities Sector	136	67212.20	73556.84	69587.5406	2669.61381	.639	-1.492
REITs Sector	136	13556.84	133376.57	40299.2634	49700.83071	1.363	-.145
Valid N (listwise)	136						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS



ثانياً: نتائج التحليل الاحصائي لإختبار الفروض:

الهدف من اختبار الفروض هو بيان مدى جوهرية انتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي، وينص الفرض الرئيسي على أنه: "لا يوجد تأثير جوهري لانتشار جائحة كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي"، ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

1/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

2/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "إجمالي الوفيات من فيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

3/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

4/1 لا يوجد تأثير جوهري لـ "الوفيات الجديدة من فيروس كورونا" على "القيمة السوقية لأسهم الشركات".

لاختبار الفرض الرئيسي والفرضيات الفرعية التابعة له من عدمه تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد للبيانات لتفسير العلاقة بين المتغير التابع (القيمة السوقية لأسهم الشركات MV per Sector)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا TCC، وإجمالي الوفيات من فيروس كورونا TCD، وحالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا NCC، والوفيات الجديدة من فيروس كورونا NCD، وذلك لمعرفة أثر التغيرات في المتغيرات المستقلة لانتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على القيم السوقية للأسهم وفقاً لقطاعات سوق المال السعودي، ويوضح الجدول رقم (3/4) أهم النتائج التي تم التوصل إليها وفقاً لقطاعات سوق المال المختارة. وبذلك فإن نموذج معادلة الانحدار المتعدد تأخذ الشكل التالي:

$$MV \text{ per Sector} = \alpha + \beta_1 TCC + \beta_2 TCD + \beta_3 NCC + \beta_4 NCD + \varepsilon$$

جدول رقم (3/4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للبيانات حسب القطاعات

Energy Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	15.694	-2.805	2.858	1.794	-0.032
Confidence Interval	99%	13.4%	99%	37.8%	99%

Capital Goods Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	9.054	-1.643	6.455	2.460	-0.002
Confidence Interval	99%	50.4%	99%	99%	99%
Commercial & Professional Svc Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	14.684	-3.811	2.980	2.879	-0.011
Confidence Interval	99%	15.6%	96%	46.8	99%
Transportation Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	9.323	-2.947	8.106	7.726	-0.181
Confidence Interval	99%	97%	94%	99%	95%
Consumer Durables & Apparel Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	8.239	-1.876	9.214	2.121	-0.001
Confidence Interval	99%	50.7%	99%	99%	99%
Consumer Services Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	9.790	-2.453	6.564	1.544	-0.012
Confidence Interval	99%	77.7%	99%	99%	99%
Media and Entertainment Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	8.568	-1.225	1.780	0.002	-0.010
Confidence Interval	99%	99%	99%	95%	77%



Retailing Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	10.299	-8.464	1.837	0.013	-0.001
Confidence Interval	99%	99%	99%	99%	99%
Food & Staples Retailing Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	9.302	-1.233	5.374	4.561	-0.002
Confidence Interval	99%	99%	89%	56.5%	99%
Food & Beverages Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	11.328	-6.128	5.180	1.760	-0.010
Confidence Interval	99%	99%	82.1%	98.7%	97.4%
Health Care Equipment & Svc Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	2.753	-1.877	1.810	1.132	-5.134
Confidence Interval	99%	14.1%	95.8%	37.6%	99%
Pharma, Biotech & Life Science Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	8.107	-2.128	5.526	1.426	-0.024
Confidence Interval	99%	63.9%	99%	99%	62.7%

Banks Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	13.218	-3.227	5.274	4.015	-0.024
Confidence Interval	99%	98%	99%	81.4%	99%
Diversified Financials Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	10.201	-1.332	4.626	2.077	-0.070
Confidence Interval	99%	12.4%	97.5%	97%	99%
Utilities Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	11.216	-5.809	4.241	3.126	-0.002
Confidence Interval	99%	99%	99%	72.4%	99%
REITs Sector					
Variables	Constant	TCC	TCD	NCC	NCD
B	10.609	-1.062	0.000	0.000	-0.067
Confidence Interval	99%	92.2%	86%	98.5%	99%

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وأيضاً يوضح الجدول التالي رقم (4/4) أهم النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الإنحدار الخطي للبيانات، حيث تم تحديد قيمة معاملات الارتباط R ، معامل التحديد R^2 ، معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ ، وكذلك تم تحديد قيمة F ، $Sig. F$ بهدف الحكم على مدى كفاءة النموذج.



جدول رقم (4/4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار معنوية النموذج

Model	R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig. F
Energy Sector	0.870	0.757	0.750	102.061	.000
Capital Goods Sector	0.975	0.951	0.950	637.576	.000
Commercial & Professional Svc Sector	0.958	0.918	0.915	364.628	.000
Transportation Sector	0.968	0.937	0.935	484.227	.000
Consumer Durables & Apparel Sector	0.963	0.927	0.925	418.042	.000
Consumer Services Sector	0.953	0.909	0.906	325.479	.000
Media and Entertainment Sector	0.851	0.725	0.717	86.308	.000
Retailing Sector	0.931	0.867	0.863	212.982	.000
Food & Staples Retailing Sector	0.834	0.695	0.686	74.670	.000
Food & Beverages Sector	0.977	0.955	0.953	691.035	.000
Health Care Equipment & Svc Sector	0.868	0.754	0.746	100.293	.000
Pharma, Biotech & Life Science Sector	0.964	0.930	0.928	436.691	.000
Banks Sector	0.892	0.796	0.790	127.934	.000
Diversified Financials Sector	0.925	0.855	0.851	193.494	.000
Utilities Sector	0.921	0.848	0.843	182.160	.000
REITs Sector	0.694	0.481	0.466	30.410	.000

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ومن خلال التحليلات الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التالية: من الجداول السابقة (3/4)، (4/4)

يمكن عرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقطاعات سوق المال السعودي علي النحو التالي:

➤ وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغير التابع $MV \text{ per Sector}$ المتمثل في القيمة السوقية لأسهم الشركات والمتغيرات المستقلة المتمثلة في انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) في السعودية (مقاساً باستخدام أربعة مقاييس مختلفة وهي: إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا TCC، وإجمالي الوفيات من فيروس كورونا TCD، وحالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا

NCC، والوفيات الجديدة من فيروس كورونا NCD لقطاعات سوق المال السعودي التالية: الطاقة، السلع الرأسمالية، الخدمات التجارية والمهنية، النقل، قطاع السلع طويلة الأجل، الخدمات الاستهلاكية، الإعلام والترفيه، تجزئة السلع الكمالية، تجزئة الأغذية، إنتاج الأغذية، الرعاية الصحية، الادوية، البنوك، الاستثمار والتمويل، الموافق العامة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.870، 0.975، 0.958، 0.938، 0.963، 0.953، 0.851، 0.931، 0.834، 0.977، 0.868، 0.964، 0.892، 0.925، 0.921 على التوالي.

➤ بلغ معامل التحديد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نسب ارتباط قوية لـ 15 قطاعاً في السوق السعودية، فقد بلغت 0.757، 0.951، 0.918، 0.937، 0.927، 0.909، 0.725، 0.867، 0.695، 0.955، 0.754، 0.930، 0.796، 0.855، 0.848 على التوالي.

➤ وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرات المستقلة والتابعة لقطاع الصناديق العقارية المتداولة، حيث بلغ معامل الارتباط 694.0، ومعامل التحديد 0.481.

➤ معنوية النموذج حيث كانت نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الانحدار المتعدد لقطاعات سوق المال السعودي وفقاً لاختبار (F) معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، فقد كانت معنوية F لجميع النماذج أقل من 5% مما يدل على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكذلك أهمية ودقة النماذج وإمكانية الاعتماد عليها بفعالية.

➤ ثبوت معنوية المتغيرات المستقلة عن طريق اختبار معنوية T ويفضل أن تكون أقل (ألفا α 5%)، فقد كانت المتغيرات المستقلة الأربعة والمؤثرة على المتغير التابع معنوية وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت جميع معنوية T للمتغيرات المستقلة أقل من 5% باستثناء المتغيرات المستقلة لبعض القطاعات التالية: حالات الإصابة بفيروس كورونا TCC لم يكن له تأثير معنوي على (9) قطاعات، وإجمالي الوفيات من فيروس كورونا TCD لم يكن له تأثير معنوي على (4) قطاعات، وكذلك حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا NCC لم يكن له تأثير معنوي على (6) قطاعات، والوفيات الجديدة من فيروس كورونا NCD لم يكن له تأثير معنوي على (3) قطاعات حيث بلغت معنوية T أكبر من ($\alpha=5\%$).

➤ تم تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تفسيراً للمتغير التابع عن طريق معاملات الإنحدار (Beta) حيث إنه بزيادة قيمة معامل الإنحدار تزداد الأهمية النسبية للمتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع، وقد كانت نتائج معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع هو متغير إجمالي الوفيات من فيروس كورونا TCD ثم متغير حالات الإصابة الجديدة من فيروس كورونا NCD.



مما سبق يتضح أن القيمة السوقية لأسهم الشركات وفقاً للقطاعات في سوق المال السعودي كانت أكثر حساسية وتأثراً بمؤشرات انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، فقد تأثرت سلباً مع إجمالي حالات الإصابة بفيروس كورونا TCC وكذلك الوفيات الجديدة من فيروس كورونا NCD، وتأثرت بالإيجاب مع إجمالي الوفيات من فيروس كورونا TCD وحالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا NCC ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى الحزم الاقتصادية الحكومية التي ضختها السعودية في النصف الأول من 2020 لمواجهة جائحة كورونا. لذا يمكننا القول، رفض جميع الفروض الفرعية العديمة ورفض الفرض الرئيسي للدراسة وقبول الفرض البديل الذي ينص على: "وجود تأثير جوهري لانتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي"

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، فإنه يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

1. هناك تأثير كبير لجائحة فيروس كورونا (Covid-19) على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى القطاعات الاقتصادية في سوق المال السعودي بصفة خاصة حيث سبب في تراجع المؤشرات المالية لعدة قطاعات كالسياحة والطيران والنقل والنفط والأسواق المالية وافلاس بعضها أو تحقق خسائر.
2. وضوح تأثير جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على إعداد التقارير المالية السنوية، فقد وجدت عدة تحديات تواجه المحاسبين ومنظمي المهنة عند إعداد التقارير والقوائم المالية والإفصاح عنها في فترة الجائحة، وتم التعرض للمعالجات الواجب القيام بها من قبل الشركات المتأثرة بفيروس كورونا ليتم الإفصاح عنها بهدف تعزيز قدرة المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
3. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أهمية دراسة وتحليل انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) لما له من تأثير على القيمة السوقية لأسهم الشركات السعودية، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة جوهرياً للمتغيرات المستقلة (انتشار جائحة فيروس كورونا) على المتغير التابع (القيمة السوقية لأسهم الشركات)، مما يؤكد رفض الفرض الرئيسي للدراسة والفروض الفرعية التابعة له، وقبول الفرض البديل "وجود تأثير جوهري لانتشار جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية لأسهم الشركات في سوق المال السعودي".

ثانياً: التوصيات

إستكمالاً للمتطلبات المنهجية، وإعتماداً على ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، ولغرض الإفادة منها مستقبلاً، توصي الباحثة بضرورة:

1. ضرورة إفصاح الوحدات الاقتصادية عن البنود التي تتأثر بجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وما اذا كانت الأحداث اللاحقة جوهرية أم لا مع الافصاح عن أي معلومات مثل طبيعة الحدث وتقدير الأثر المالي، لأن عدم الافصاح يؤثر على مقدرة المستثمرين من اتخاذ القرارات السليمة.
2. ضرورة قيام المحاسبين بزيادة مستوى الافصاح عن انعكاسات جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على بنود القوائم المالية مثل انخفاض الأصول، وانخفاض أسعار الأسهم، ومدى ملائمة فرض الاستمرارية، مع ايجاد المعالجات الخاصة بالاحداث اللاحقة لتاريخ اعداد القوائم المالية السنوية.
3. ضرورة تعديل أو اصدار معايير محاسبية وسياسات جديدة تعالج التحديات المحاسبية التي أوجدتها جائحة فيروس كورونا أو ظهور حسابات جديدة كمخصص مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا.
4. ضرورة زيادة مستوى الافصاح الاختياري في القوائم المالية السنوية عن المعلومات غير المالية والمخاطر غير المالية لتلبية احتياجات المستثمرين وزيادة ثقتهم مما ينعكس على أسعار الاسهم في السوق وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين.
5. إجراء المزيد من البحوث المستقبلية لاختبار العلاقة بين انتشار جائحة فيروس كورونا وربحية الشركات المتداولة في سوق المال السعودي أو إجراء دراسة تتناول فترات أخرى لم تغطيها الدراسة الحالية.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1. إبراهيم، محمد زيدان، زايد، محمد عبد المنعم. (2020). الإنعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا: (COVID-19) رؤية تحليلية من منظور محاسبي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 4، العدد 2، مايو، ص ص 1-27.
2. أبو طالب، يحيى محمد. (2020). تأثيرات جائحة فيروس كورونا 19 المستجد علي كل من نظرية ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 24، العدد 3، ص ص 1-9.
3. أرديني، طه أحمد حسن. (2020). التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد، تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 128، كانون الأول، ص ص 196 – 219.
4. بلوافي، احمد مهدي. (2020). تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد علي صناعة التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 13، أغسطس 2020، عدد خاص، دولة قطر، ص ص 27-73.
5. بن خيرة، ميلود، طيب، سعيد. (2020). أثر جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مجلد 2 عدد 2، ص ص 10-20.
6. بونوار، معمر. (2020). التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة Covid-19: الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المجلد 2، العدد 2، ص ص 64-89.
7. تقرير الاستثمار كابيتال. (2020). التقرير السنوي عن مؤشر سوق الأسهم السعودي.
8. تقرير الجزيرة كابيتال. (2020). أثر انتشار فيروس كورونا على القطاعات في المملكة العربية السعودية، تقرير صادر عن شركة الجزيرة للأسواق المالية.
9. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم. (2020). أثر انتشار جائحة كورونا (COVID-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها – دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة، العدد الأول 4423 – المجلد 2، العدد: 1، ص ص 1145 – 1229.

10. حسن، دينا كمال عبد السلام علي. (2020). أثر تطبيق معايير المحاسبة المضافة علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء جائحة كورونا Covid-19: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، العدد 4، ص ص 46-116.
11. حفصي، رشيد، جميلة، بلعشي، حلومي، نبيل. (2019). تأثير مؤشرات الاداء المالي علي القيمة السوقية للسهم - دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال 2014-2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 3 مكرر الجزء الثاني، ص ص 200-21.
12. الخالدي، ماجد. (2020). 65.6 مليار ريال أرباح الشركات المدرجة في الربع الثالث: تراجعت 37.1% بضغط الطاقة والبنوك، تقرير وحدة التقارير الاقتصادية، منشور متاح علي الرابط التالي: https://www.aleqt.com/2020/11/11/article_1967576.html
13. خبيصة، محمد. (2020) قيمة بورصة السعودية السوقية تفقد 130.6 مليار دولار في أكتوبر، متاحة علي الرابط التالي: webcache.googleusercontent.com
14. درويش، غالب. (2020). 5 عوامل تعزز الأسهم السعودية رغم تقلبات المؤشر، تقرير متاح علي الرابط التالي: www.indep.enderarabia.com
15. الدعفيس، محمد تركي. (2021). البورصة السعودية الأفضل خليجيا بـ 9 تريليونات، متاحة علي الرابط التالي: <https://www.alwatan.com.sa/article/1065273>
16. زكريا، الحلافي. (2020). تأثر مناخ الأعمال في زمن كورونا المستجد (COVID-19)، مجلة منازعات الأعمال، الناشر: هشام الاعرج، العدد 54، ص ص 6-10.
17. ساكر، مريم، درحمون، هلال. (2020). دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، مجلد 12، العدد 4، ص ص 160-167.
18. سامية، قرارة. (2020). تقييم دور تطوير الإفصاح ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 20، ص ص 761-776.
19. الشعار، اسحق محمود، زلوم، نضال عمر، خطاب، شادي احمد عبد المطلب. (2015). دور ربحية ومدىونية الشركة في تحديد أثر مستوي الإفصاح غير المالي علي القيمة السوقية، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 11، العدد 3، ص ص 685-703.
20. الشمري، فيصل. (2020). الراجحي المالية: هكذا يؤثر كورونا على أرباح الشركات واقتصاد السعودية، تقرير متاح علي الرابط: www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2020



21. صالح، سراي، السعدي، عياد. (2020). التحولات الاقتصادية والادارية كتداعيات لأزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 2، العدد 2، ص ص 1-9.
22. الطحان، ابراهيم محمد، محمود، عبد الحميد عيسوي. (2020). الاثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا على بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية - دراسة استكشافية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية - جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 4، العدد 2، ص ص 1-84.
23. عفانه، محمد كمال كامل. (2020). أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على القطاع المصرفي السعودي، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد (2)، ص ص 198-210. متاحة على الرابط التالي: <https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx>
24. فضل الحباشنة، محمد شحاتيت، وآخرون. (2015). العوامل المؤثرة علي سعر السهم السوقي في بورصة عمان خلال الفترة من 1984-2011، مجلة دراسات، جامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 2، ص 461.
25. قراءات افريقية. (2020). كورونا في افريقيا: فرص ونجاحات، المنتدى الإسلامي، العدد 45، يوليو، ص ص 1-9.
26. متولي، أحمد زكي حسين. (2020). إنعكاسات إنتشار فيروس كورونا على ربحية المنشآت وأثرها علي التقارير المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد 2، العدد 1، ص ص 1-3.
27. المسوتي، ميساء. (2018). أثر التضخم على الاسعار السوقية للاسهم في المصارف دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والاسلامية المدرجة في سوق دمشق الاوراق المالية، جامعة بلاد الشام، كلية الشريعة والقانون، ص ص 1-86.
28. مصطفى، ناصر فراج. (2021) دراسة اعتبارات المحاسبة والمراجعة لأزمة جائحة فيروس كورونا العالمية (كوفيد - 19) وأثارها على اعداد التقارير المالية وإجراءات المراجعة: دراسة استقصائية علي السوق المصر"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، المجلد 22، العدد 1، يناير 2021، ص ص 325-371.
29. المغامس، احمد بن عبد الله. (2020). الآثار المحتملة لانتشار فيروس كورونا على التقارير المالية، تقرير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، متاح على الرابط التالي: <https://socpa.org.sa/Socpa>
30. نور، محمد. (2020). 9.3 تريليونات القيمة السوقية لتداول في نوفمبر 2020، تقرير متاح علي الرابط التالي: <https://www.alwatan.com.sa/article/1062719>

31. الهرش، أحمد فايز. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد- 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلد 2، عدد 2 خاص، ص 117 - 137.
32. الهيئة السعودية للمحاسبين القانوني SOCPA. (2020). آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد- 19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، أبريل 2020.
33. الوتار، سيف عبد الرزاق محمد. (2020). الآثار المتوقعة علي القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 10 في ظل أزمة كورونا: دراسة تحليلية، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 2، العدد 2، ص ص 21-33.
34. ويكيبيديا. (2020). انهيار أسواق الأسهم العالمية بسبب جائحة كورونا 2019-2020، معلومات متاحة علي الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. Accountancy Europe. (2020). Coronavirus crisis: implications on reporting and auditing, available at <https://www.accountancyeurope>.
2. Alber, N. (2020). The Effect of Coronavirus Spread on Stock Markets: The Case of the Worst 6 Countries. Available at SSRN 3578080.
3. Alexandra, P. (2020). Top three reasons behind the stock market crash 2020: is it coronavirus, oil price war or vanished liquidity, 13 March 2020, <https://capital.com/stock-market-crash>.
4. Arnold, C., Stathis Gould. (2020). Summary of Covid-19 Financial Reporting Considerations, (IFAC June 2020).
5. Ashraf, B., N. (2020). Stock markets' reaction to COVID-19: Cases or fatalities, *Research in International Business and Finance* 54, p1-7.
6. Baker, S. R., Bloom, N., Davis, S. J., Kost, K. J., Sammon, M. C., & Viratyosin, T. (2020). The unprecedented stock market impact of COVID-19 (No. w26945). National Bureau of Economic Research.
7. Christine, Marie, et al. (2020). Unmasking the Impact of COVID-19 on Businesses: Firm Level Evidence from across the World. The World Bank, 2020. Availabe at: <http://elibrary.worldbank.org>.
8. Deloitte. (2020). Financial reporting considerations related to COVID-19 and an economic downturn, *Financial Reporting Alert* 20-2, March 25.
9. Deloitte. (2020). Clearly IFRS — Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease 2019, <https://www.iasplus.com>.



10. Elsayed, A., & Elrhim, M. A. (2020). The Effect Of COVID-19 Spread on Egyptian Stock Market Sectors. Available at SSRN 3608734.
11. EY. (2020). IFRS accounting considerations of the Corona virus outbreak, EYGM Limited.
12. Gormsen, N. J & Koijen, R. S. (2020). Coronavirus: Impact on stock prices and growth expectations. University of Chicago, Becker Friedman Institute for Economics Working Paper. The Review of Asset Pricing Studies, Volume 10, Issue 4, December 2020, PP. 574–597.
13. GTIL, Grant Thornton International Ltd. (2020). COVID-19: Financial Reporting and Disclosures, 1/4/2020, 2.BDO, 2020, COVID-19 – Accounting, Reporting and Other Related Considerations.
14. El-Basuony, H. (2020). Effect of COVID-19 on the Arab Financial Markets Evidence from Egypt and KSA. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM0, Vol. 22, Issue 6. (June 2020), PP 14-21.
15. IFRS. (2020). IFRS 9 and Covid-19, 27 March.
16. KPMG. (2020). Financial Reporting Hot Topics: Coronavirus Thoughts on financial instruments accounting, www.home.kpmg.com.
17. KPMG. (2020). Coronavirus thoughts on financial instruments accounting.
18. Moyer, S. (2020). UK firms prepare for corona virus hit, <https://www.accountancyage.com>.
19. OECD. (2020). New OECD outlook on the global economy. Consulté le 03 27, 2020, sur <https://www.oecd.org>.
20. Philipp, C., S. Martin, R and Paul S. (2020). What Coronavirus Could Mean for the Global Economy, Harvard business review. <https://hbr.org/2020/03>.
21. PWC. (2020). Accounting implications of corona virus, www.pwc.com
22. Richard, S. -B., & Kavitha, H. (2020). World Economic Forum. Available at: <https://www.weforum.org/agenda/2020/02/why-is-coronavirus-aglobal-business-risk>.
23. Sansa, N. A. (2020). The Impact of the COVID-19 on the Financial Markets: Evidence from China and USA. Electronic Research Journal of Social Sciences and Humanities, 2.
24. Sean. W. (2020). Stock Market Crash 2020: Everything You Need to Know, <https://web.archive.org/web/20200312125019if>.
25. Zachary, K. (2020). A Stock Market Crash Was Coming, Coronavirus Was Just the Spark. <https://web.archive.org/web/20200402130619>.
26. Zhang, D., Hu, M., & Ji, Q. (2020). Financial markets under the global pandemic of COVID-19. Finance Research Letters, 101528.

ثالثاً: مراجع وروابط أخرى:

1. [https://ar.wikipedia.org/wiki/جائحة فيروس كورونا في السعودية](https://ar.wikipedia.org/wiki/جائحة_فيروس_كورونا_في_السعودية)
2. <https://covid19.cdc.gov.sa/ar/daily-updates-ar/>
3. <https://covid19.moh.gov.sa/>
4. <https://nhic.gov.sa/Pages/default.aspx>
5. <https://www.icao.int/Pages/default.aspx>
6. <https://www.moh.gov.sa/Pages/Default.aspx/>
7. <https://www.worldometers.info/coronavirus/>



الملاحق

قائمة بعدد وأسماء القطاعات وعدد الشركات في كل قطاع لعينة الدراسة

م	أسم القطاع في السوق	عدد الشركات في كل قطاع	القطاعات المختارة لعينة الدراسة	عدد الشركات في كل قطاع
1	قطاع الطاقة	5	قطاع الطاقة	5
2	قطاع المواد الأساسية	42	-----	---
3	قطاع السلع الرأسمالية	13	قطاع السلع الرأسمالية	13
4	قطاع الخدمات التجارية والمهنية	4	قطاع الخدمات التجارية والمهنية	4
5	قطاع النقل	5	قطاع النقل	5
6	قطاع السلع طويلة الأجل	6	قطاع السلع طويلة الأجل	6
7	قطاع الخدمات الاستهلاكية	10	قطاع الخدمات الاستهلاكية	10
8	قطاع الإعلام والترفيه	2	قطاع الإعلام والترفيه	2
9	قطاع تجزئة السلع الكمالية	8	قطاع تجزئة السلع الكمالية	8
10	قطاع تجزئة الأغذية	5	قطاع تجزئة الأغذية	5
11	قطاع إنتاج الأغذية	12	قطاع إنتاج الأغذية	12
12	قطاع الرعاية الصحية	7	قطاع الرعاية الصحية	7
13	قطاع الأدوية	1	قطاع الأدوية	1
14	قطاع البنوك	12	قطاع البنوك	12
15	قطاع الاستثمار والتمويل	4	قطاع الاستثمار والتمويل	4
16	قطاع التأمين	31	-----	---
17	قطاع التطبيقات وخدمات التقنية	2	-----	---
18	قطاع الاتصالات	4	-----	---
19	قطاع المرافق العامة	2	قطاع المرافق العامة	2
20	قطاع الصناديق العقارية المتداولة	17	قطاع الصناديق العقارية المتداولة	17
21	قطاع إدارة وتطوير العقارات	11	-----	---
	إجمالي عدد الشركات	203		113